التقرير السنوي عن العام المالي 2011 م
مصرف الراجحي

أعضاء مجلس الإدارة

1	سليمان بن عبد العزيز الراجحي	رئيس مجلس الإدارة
2	عبدا لله بن سليمان الراجحي	العضو المنتدب، والرئيس التنفيذي
3	عبدا لله بن عبد العزيز الراجحي	عضو مجلس الإدارة
4	صلاح بن علي أبا الخيل	عضو مجلس الإدارة
5	بدر بن محمد بن عبد العزيز الراجحي	عضو مجلس الإدارة – ممثل شركة منافع القابضة
6	محمد بن عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة
7	سليمان بن صالح الراجحي	عضو مجلس الإدارة
8	علي بن أحمد الشدي	عضو مجلس الإدارة
9	سعيد بن عمر العيسائي	عضو مجلس الإدارة
10	محمد بن عثمان البشر	عضو مجلس الإدارة
11	عبدالعزيز بن خالد الغفيلي	عضو مجلس الإدارة – ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

*الشيخ محمد بن عبد العزيز الراجحي انتهت عضويته في تاريخ 2011/11/13

** الأستاذ بدر بن محمد بن عبد العزيز الراجحي بدأت عضويته في تاريخ 2011/11/14

تقرير مجلس الإدارة

حضرات الأخوة المساهمين الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرّ مجلس الإدارة أن يضع بين يديكم تقريره السنوي عن نشاطات المصرف للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2011م.

لقد نجح المصرف في تحقيق النمو المتوقع في أنشطته المختلفة بما يتواكب مع الأوضاع الاقتصادية المحلية, واستطاع المصرف تحقيق نتائج جيدة رغم الظروف العالمية ليؤكد قوة ومتانة الاقتصاد الوطني، حيث تفيد المؤشرات بأن الأنشطة الاقتصادية القطاعية للمملكة العربية السعودية قد حققت استقراراً ونمواً إيجابياً وتوسعاً ملحوظاً في أنشطتها مما انعكس على توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها.

كذلك تشير التوقعات الاقتصادية . بمشيئة الله . إلى استمرار النمو في قطاعات المملكة الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها، القطاع المصرفي خلال العام المالي القادم 2012م.

لقد أنهى المصرف عامه الرابع والعشرين في 2011 العام المنصرم محتفلاً بالعديد من الإنجازات، إذ تم التركيز على تطوير الخدمات المصرفية وتقديم منتجات تمويلية تلائم احتياجات العملاء- الأفراد والشركات- وذلك تعزيزاً للدوره الريادي في عالم الخدمات المصرفية.(في العديد من الانشطة المصرفية)

1- النتائج المالية

حقق المصرف أرباحاً صافية عن العام الماضي 2011م بلغت 7,378 مليون ريال، مقابل 6,771 مليون ريال للعام 2010م وذلك بنسبة ارتفاع قدرها 9%، حيث بلغ صافي إيرادات التمويل والاستثمارات 9,070 مليون ريال في مقابل 9,122 مليون ريال في العام المالي 2010م بنسبة انخفاض قدرها 0.6 %، وبلغت إيرادات الخدمات المصرفية 2,298 مليون ريال في مقابل 1,634 مليون ريال وبنسبة ارتفاع بلغت 41 %، فيما بلغ إجمالي دخل العمليات 12,502 مليون ريال مقابل 11,661 مليون ريال وبنسبة ارتفاع بلغت 7 %.

وقد اتسمت محفظة التمويل بالتنوع ما بين منتجات الأفراد والشركات، حيث بلغ صافي أرصدتها 140 مليار ريال مقارنة بمبلغ 120 مليار ريال في عام 2010م، بمعدل نمو قدره 17 %، في حين ارتفعت حقوق المساهمين لتصل إلى 33 مليار ريال مقابل 30 مليار ريال وبنسبة زيادة بلغت 10 %، وارتفع إجمالي الموجودات إلى 221 مليار ريال في مقابل 185 مليار ريال لعام 2010م بنسبة زيادة بلغت 19 %، كما بلغت أرصدة العملاء 173 مليار ريال في مقابل 143 مليار ريال بنسبة زيادة 21 % الأمر الذي يعكس ثقة المتعاملين مع المصرف ونمو حصته في القطاع المصرفي.

هذا وقد حقق المصرف عائداً على معدل الموجودات بلغ 3.6% في حين بلغ العائد على معدل حقوق المساهمين 23.4 % وبلغ ربح السهم الواحد 4.92 ريال.

هذا وينوه المصرف أنه يطبق المعايير المحاسبية الدولية حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

1-1 أثر الأنشطة الرئيسة في المصرف

فيما يلي تحليلٌ بإجمالي موجودات ومطلوبات المصرف ودخل ومصروفات العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 31 ديسمبر 2010م للمصرف.

2011	بآلاف الريالات السعودية				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	103,331,875	47,548,619	69,104,900	828,018	220,813,412
إجمالي المطلوبات	135,608,235	45,570,953	4,927,886	1,885,281	187,992,355
إجمالي دخل العمليات	8,808,241	2,181,239	1,095,958	416,681	12,502,119
إجمالي مصاريف العمليات	(3,864,991)	(922,621)	(102,194)	(234,045)	(5,123,851)
صافي الدخل	4,943,250	1,258,618	993,764	182,636	7,378,268

2010	بآلاف الريالات السعودية				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	82,397,368	47,568,053	54,072,844	802,645	184,840,910
إجمالي المطلوبات	106,730,123	42,679,043	2,993,084	2,120,871	154,523,121
إجمالي دخل العمليات	7,881,379	2,380,340	1,117,325	282,088	11,661,132
إجمالي مصاريف العمليات	(3,183,364)	(1,422,435)	(76,485)	(208,019)	(4,890,303)
صافي الدخل	4,698,015	957,905	1,040,840	74,069	6,770,829

ملخص نتائج أعمال المصرف للخمس السنوات الماضية (بآلاف الريالات السعودية)

	2011	2010	2009	2008	2007
إجمالي الموجودات	220,813,412	184,840,910	170.729.729	163.373.224	124,886,482
صافي التمويل والاستثمارات	179,198,111	148,311,549	139.286.715	142.287.129	104,875,445
إجمالي المطلوبات	187,992,355	154,523,121	141.988.845	136.341.425	101,280,370
إجمالي حقوق الملكية	32,821,057	30,317,789	28.740.884	27.031.799	23,606,112
ودائع العملاء	173,429,465	143.064.037	122.861.840	116,611,043	89,725,167
صافي الأرباح	7,378,268	6.770.829	6,767,228	6,524,604	6,449,657
ربح السهم	4.92	4.51	4.51	4.35	4.30

2-1 التحليل الجغرافي للإيرادات

يتحقق صافي دخل المصرف من نشاطاته في المملكة العربية السعودية وخارجها وذلك وفقا للجدول التالي:

من داخل المملكة	من خارج المملكة
	(قارة آسيا)
7,425,567	(47,299)

لا يوجد على المصرف أية قروض أو أدوات دين كانت واجبة السداد عند الطلب أو غير ذلك.

2- الشركات التابعة

يملك المصرف عدة شركات تابعة تساعده في إدارة أنشطته وتنويع إيراداته، ويوضح الجدول التالي يوضح نسبة وطبيعة ملكية الشركات كما في 2011/12/31م :

	نسبة الملكية		طبيعة النشاط	اسم الدولة (محل العمليات)	اسم الدولة (محل التأسيس)
	2011	2010	2011		
شركة الراجحي المالية	%99	%99	خدمات مالية	السعودية	السعودية
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار المحدودة (ماليزيا)	%100	%100	خدمات بنكية	ماليزيا	ماليزيا
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (الكويت)	%100	%100	خدمات مالية	الكويت	السعودية
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (الأردن)	%100	%100	خدمات بنكية	الأردن	السعودية
شركة وكالة تكافل الراجحي	%99	%99	خدمات تأمين	السعودية	السعودية
شركة الراجحي للتطوير المحدودة / الرياض	%100	%99	نشاط عقاري	السعودية	السعودية

- ويؤكد مصرف الراجحي أنه لا توجد أسهم وأدوات دين صادرة لكل شركة تابعة.

3- توزيع الأرباح

توزع أرباح المصرف السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم كل المصروفات العامة والتكاليف الأخرى, وتكوين الإحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة خطورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على النحو التالي:

أ - تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.

ب – يرحّل ما لا يقلّ عن 25% من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي بحيث يصبح الاحتياطي المذكور مساويا ـ على الأقل ـ لرأس المال المدفوع.

ج – يخصص من المتبقي من الأرباح مبلغ لا يقل عن 5% من رأس المال المدفوع، بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة وذلك للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة؛ وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

د – يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) أعلاه على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

تُدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في الزمان والمكان اللذين يحددهما مجلس الإدارة، ويحق للشركة أن تحتجز حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم وأن تستخدمها في السداد في حال كان بذمته ديون والتزامات للشركة.

يوزع المصرف أرباحه الصافية بعد خصم جميع المصروفات العامة والزكاة والتكاليف الأخرى وفقاً للمادة 41 من النظام الأساس للمصرف والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة. ونتيجة للأداء المتميز وما تحقق بفضل الله من صافي أرباح لهذا العام، فإن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع الأرباح على النحو التالي:

بيـــــــــــان	بآلاف الريالات السعودية
أرباح العام	7,378,268
أرباح مبقاة من العام الماضي	205,905
أرباح مرحلية موزعة على المساهمين عن النصف الأول بواقع "1.25" ريال لكل سهم	(1,875,000)
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني بواقع "2" ريال لكل سهم	(3,000,000)
المحول إلى الاحتياطي النظامي	(1,844,567)
احتياطي عام	000
زكاة مستحقة	(750,000)
أرباح مبقاة ترحل للعام القادم	114,606

4– مجلس الإدارة

يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مكون من 11 عضواً، تنتخبهم الجمعية العامة العادية كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم وهو ما يسمح به النظام الأساس للمصرف. ويتم تصنيف الأعضاء وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية، على النحو الآتي:

1-4 تصنيف أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المهام الوظيفية	صفة العضوية	العضوية في الشركات المساهمة الأخرى
سليمان بن عبد العزيز الراجحي	رئيس مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	شركة اسمنت ينبع، شركة نادك الزراعية
عبد الله بن سليمان الراجحي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	عضو تنفيذي	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
سليمان بن صالح الراجحي	عضو مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	
عبد الله بن عبد العزيز الراجحي	عضو مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	
صلاح بن علي أبا الخيل	عضو مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	
بدر بن محمد الراجحي	عضو مجلس الإدارة (ممثل شركة منافع القابضة)	عضو مستقل	
محمد بن عبد الله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	شركة تبوك الزراعية
علي بن أحمد الشدي	عضو مجلس الإدارة	عضو مستقل	
سعيد بن عمر العيسائي	عضو مجلس الإدارة	عضو مستقل	
محمد بن عثمان البشر	عضو مجلس الإدارة	عضو مستقل	
عبد العزيز بن خالد الغفيلي	عضو مجلس الإدارة (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	عضو غير تنفيذي	شركة صافولا

- لا يوجد **أية** ترتيباتٍ **أو** اتفاقياتٍ تنازل بموجبها أحد أعضاء مجلس الإدارة **أو** أحد كبار التنفيذيين للمصرف عن أي راتب أو تعويض.
- لا يوجد أية ترتيبات **أو** اتفاقيات تنازل بموجبها أحد مساهمي المصرف عن أي حقوق في الأرباح.

4-2 عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد مرات الحضور

عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات خلال عام 2011م على النحو الآتي:

م	التاريخ	عدد الحضور	نسبه الحضور	الأعضاء الغير حاضرين
.1	2011/01/19	10	%91	محمد بن عبد العزيز الراجحي
.2	2011/03/07	10	%91	محمد بن عبد العزيز الراجحي
.3	2011/05/15	9	%82	محمد بن عبد العزيز الراجحي و محمد بن عبد الله الراجحي
.4	2011/07/27	9	%82	محمد بن عبد العزيز الراجحي و سليمان صالح الراجحي
.5	2011/10/17	8	%73	محمد بن عبد العزيز الراجحي و سعيد بن عمر العيسائي و عبدالعزيز بن خالد الغفيلي
.6	2011/11/19	10	%91	محمد بن عبد الله الراجحي
.7	2011/12/27	11	%100	-

عدد مرات الحضور لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2011:

الاسم	عدد مرات الحضور
سليمان بن عبد العزيز الراجحي	سبع جلسات
عبد الله بن سليمان الراجحي	سبع جلسات
سليمان بن صالح الراجحي	ست جلسات
عبد الله بن عبد العزيز الراجحي	سبع جلسات
صلاح بن علي أبا الخيل	سبع جلسات
محمد بن عبد العزيز الراجحي	لا يوجد
بدر محمد عبد العزيز الراجحي	جلستان
محمد بن عبد الله الراجحي	خمس جلسات
علي بن أحمد الشدي	سبع جلسات
سعيد بن عمر العيسائي	ست جلسات
محمد بن عثمان البشر	سبع جلسات
عبد العزيز بن خالد الغفيلي	ست جلسات

4-3 لجان المجلس

يمارس مجلس إدارة المصرف مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس الإدارة فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم خمسة أعضاء غير تنفيذيين.

4-3-1 اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة التنفيذية تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة حيث تقوم بجميع المهام والسلطات الموكلة إليها من مجلس الإدارة، ومنها: الموافقة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية والاطفاءات وإعدام الديون وكافة الخسائر التي تتجاوز صلاحية اللجنة العليا للائتمان في المصرف، الموافقة على بيع الضمانات العقارية الموثقة للتسهيلات المتعثرة؛ اعتماد العقود

التي تتجاوز صلاحيات اللجان العاملة في المصرف والرئيس التنفيذي، ودراسة كافة الأمور التي يتطلب المجلس تقديم توصيات بشأنها أو اتخاذ القرارات المناسبة حيالها. وقد عقدت اللجنة 7 جلسات خلال عام 2011م، وتتكون من الأعضاء الآتية أسماؤهم: سليمان بن عبد العزيز الراجحي (رئيسا)، عبد الله بن سليمان الراجحي، صلاح بن علي أبا الخيل، سليمان بن صالح الراجحي، أحمد بن صالح الخليفي (أمين سر مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية).

4-3-2 لجنة الترشيحات والمكافآت

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء وهم: صلاح بن علي أبا الخيل (رئيسا) وسليمان بن صالح الراجحي، عضواً، وعبد العزيز الغفيلي، عضواً؛ وتقوم اللجنة بالمهام المناطة بها وفق لائحتها التنفيذية، أهمها: التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس أو اللجان أو لشغل المراكز الشاغرة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، مراجعة هيكل مجلس الإدارة وتحديد جوانب الضعف والقوة ورفع التوصيات بذلك، وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في المصرف ورفع اقتراح سنوي لمجلس الإدارة بالميزانية السنوية للمكافآت والحوافز الخاصة بكبار التنفيذيين. وقد عقدت اللجنة خمس جلسات خلال عام 2011م أصدرت خلالها 16 قراراً.

4-3-3 لجنة المراجعة

تقوم لجنة المراجعة بدور أساسي وحيوي في مساعدة مجلس الإدارة، وذلك من خلال القيام بمسؤوليات الإشراف والحوكمة فيما يتعلق بسلامة القوائم المالية للمصرف، وفعالية نظام الرقابة الداخلية في ضوء المخاطر التي يواجهها المصرف، وكفاءة و استقلال وأداء المراجعين الخارجيين والداخليين، كما تعمل على تحسين وتطوير نظم الرقابة وبالتالي حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والمودعين من خلال المهام الآتية: دراسة القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة ونظام الرقابة الداخلية وإبداء الرأي والتوصية في شأنها، الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ودراسة تقاريرها والتحقق من مدى فاعليتها واستقلاليتها، التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين ودراسة خططهم وإقالتهم وتحديد أتعابهم، أية مهام وأعمال أخرى تكلف بها. وتتكون اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم: سليمان بن صالح الراجحي (رئيسا)، سلطان بن محمد السلطان، علي بن أحمد الشدي، عبد الله ابن إبراهيم السياري، عبدا لرحمن بن صالح الفيز. وقد عقدت اللجنة خمس جلسات خلال عام 2011م.

4-4 ملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

التغير في نسبه ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين المصرف أو أي من شركاته التابعة

جدول 4-4-1 وصف لأي مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أي من شركاتها التابعة

م#	الاسم	بداية العام عدد الأسهم	نهاية العام عدد الأسهم،	صافي التغير	نسبة التغير
1	سليمان بن عبدالعزيز الراجحي	324,880,431	301,780,074	-23,100,357	%-7.11
2	عبدالله بن سليمان الراجحي	30,165,983	30,165,283	-700	%0
3	عبدالله بن عبدالعزيز الراجحي	89,903,020	90,230,427	327,407	%0.36
4	صلاح بن علي اباالخيل	1,260,000	1,260,000	0	%0
5	محمد بن عبدالعزيز الراجحي	44,004	انتهت العضوية في تاريخ 2011/11/13	0	%0
6	محمد بن عبدالله الراجحي	16,333	5,888	-10,445	%-63.95
7	سليمان بن صالح الراجحي	54,141	34.141	-20,000	%-36.94
8	علي بن احمد الشدي	278,111	298,111	20,000	%7.19
9	سعيد بن عمر العيسائي	1,889,355	2,605,155	718,800	%38.04
10	محمد بن عثمان البشر	399,777	399,777	0	%0
11	عبدالعزيز بن خالد الغفيلي	0	0	0	%0
12	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	148,694,166	148,694,166	0	%0
13	شركة منافع القابضة	تاريخ بداية العضوية 2011/11/14	32,752,680	0	%0
14	بدر بن محمد الراجحي (ممثل شركة منافع القابضة)	تاريخ بداية العضوية 2011/11/14	0	0	%0

جدول 4-4-2: وصف لأي مصلحة تعود لكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين المصرف أو أي من شركاته التابعة

م#	الاسم	بداية العام عدد الأسهم	نهاية العام عدد الأسهم،	صافي التغير	نسبة التغير
1	سعيد محمد الغامدي	1,894	7,197	5,303	%279.99
2	وليد عبدالله المقبل	0	15,000	15,000	%100
3	خلدون عبدالله الفاخري	0	1,125	1,125	%100
4	عبدا لله عبدا لرحمن النملة	0	1,023	1,023	%100
5	عدنان عبدالله العليان	663	2,576	1,913	%288.54
6	داميان فيليب وايت	0	0	0	%0
7	سليمان عبدا لعزيز الزبن	0	795	795	%100
8	كونستانتينوس كونستانتينيدس	1,704	استقال بتاريخ 2011/12/23		
9	أحمد صالح الخليفي	0	1,250	1,250	%100

5- المكافآت والتعويضات

يقوم المصرف بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عنه، استناداً للمادة (19) من النظام الأساس للمصرف، كما يقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات كبار التنفيذيين حسب العقود الموقعة معهم وبما يتوافق مع لائحة المكافآت والتعويضات الصادرة من مؤسسة النقد.

وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة ولسبعة من كبار التنفيذيين في المصرف من ضمنهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي.

البيان	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	كبار التنفيذيين (الرئيس التنفيذي والمدير المالي من ضمنهم)
الرواتب والتعويضات	0	0	13,693,876
البدلات	42,000	240,000	3,089,157
المكافآت الدورية والسنوية	240,000	2,400,000	8,740,157
الخطط التحفيزية	0	0	1,380,618
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	0	0	0
الإجمالي	282,000	2,640,000	26,903,808

6- العقوبات والجزاءات المفروضة على المصرف

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فُرضت على المصرف خلال العام المالي 2011م ومعظم ما فُرض على المصرف في هذا الشأن، هو جزاءات لأعمال تشغيلية وقد تمت معالجتها.

وفي ما يلي، بيان بالغرامات التي فرضت على المصرف من الجهات الإشرافية:

الجهة الإشرافية	عدد الغرامات	مجموع الغرامات
مؤسسه النقد العربي السعودي	14	1,813,000
هيئة السوق المالية	1	50,000
وزارة الشؤون البلدية والقروية	2	1,505,400

7- العقود مع ذوى العلاقة

بخلاف المعلومات الواردة في إيضاح رقم (28) في القوائم المالية، فلا يوجد مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونائبه والمدير المالي أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم في أي عقود يكون المصرف طرفاً فيها.

8- المدفوعات النظامية المستحقة

تتكون المدفوعات النظامية المستحقّة على المصرف خلال العام المالي 2010 من الزكاة المستحقة على المساهمين، والمبالغ المدفوعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمتمثلة باشتراكات التأمين للموظفين، والضرائب المتمثلة بشكل رئيس بضريبة الاستقطاع المفروض على المستثمر الأجنبي.

ويوضح الجدول التالي تفصيل المدفوعات النظامية:

الجهة	بآلاف الريالات السعودية
الزكاة المستحقة على المساهمين	750,000
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	152,982
ضرائب أو رسوم أو أي مستحقات أخرى	5,209
المجموع	908,191

9- مزايا وبرامج الموظفين

تدفع مزايا وتعويضات الموظفين في المصرف خلال مدة الخدمة أو في نهايتها، طبقاً لنظام العمل السعودي وسياسات المصرف، وقد بلغ رصيد مخصص نهاية الخدمة في نهاية عام 2011 م (534) مليون ريال. إضافة إلى ذلك، يقدم المصرف العديد من المزايا لموظفيه، والتي من أبرزها:

- **برنامج منح الموظفين أسهم المصرف**

هو برنامج خاص لموظفي مصرف الراجحي وشركاتها التابعة المحلية. ويقوم البرنامج بمنح أسهم مجانية لكبار الموظفين الذين يرى مجلس إدارة الصندوق أنهم من الأصول البشرية التي

يجب الاحتفاظ بها، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز العلاقات الوظيفية طويلة الأمد وتوفير الحوافز المناسبة لهم اعترافا بمساهماتهم البارزة.

10- دفاتر الحسابات

يؤكد مجلس الإدارة على أنه:

- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعدّ على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة المصرف على مواصلة نشاطه.

11- نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية

يتمتع المصرف بنظام رقابة داخلي سليم وفعال من حيث التصميم والتطبيق، ويتم تقييم هذا النظام بشكل مستمر والعمل على تحسينه وزيادة فاعليته كلما تبين وجود أية فجوات رقابية، أو وجدت فرصٌ للتحسين بآليته نظراً لتوفر المقومات التالية:

- يتمتع المصرف بمجموعة من السياسات والإجراءات التي تحكم نظام العمل، ويعمل المصرف على تحديث ومراجعة تلك السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وملائمتها.
- يتم تنفيذ معظم العمليات في المصرف بشكل آلي من خلال العديد من الأنظمة الالكترونية مما يحد من الأخطاء و يقلل فرص الاحتيال.
- يتم مراقبة العمل بشكل عام وكذلك اتخاذ القرارات الهامة من خلال لجان تم تشكيلها بهدف ضمان سير العمل بشكل سليم والمحافظة على سلامة وجودة أصول المصرف.
- لدى المصرف قطاعات متخصصة في مجال المراجعة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر المختلفة.
- وجود لجنة مراجعة فعالة منبثقة من مجلس الإدارة تشرف على المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهما، ويقدم لها بصفة دورية ومنتظمة تقارير عن الوحدات والأنشطة محل المراجعة
- يتم مراجعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقاً لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المراجعين الخارجيين، وكذلك من خلال أعمال الفحص التي تتم من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- تولي إدارة المصرف العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية، بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها.

12- النظرة المستقبلية والمخاطر المحتملة للعام المالي 2012

على الرغم من استمرار الأزمة العالمية وما يصاحبها من تحديات على الصعيد العالمي، على معظم الدول المتقدمة الرئيسة وفي مقدمتها أمريكا ودول منطقة اليورو، إلا أن التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد السعودي سوف يستمر في تحقيق معدلات نمو اقتصادية وذلك نتيجة للدور الذي تلعبه السياسات المالية الرامية إلى زيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة للجهود المبذولة للحد من الآثار التضخمية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة لعام 2012، المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها قطاع السكن والبنية التحتية، وما لذلك من أثار ايجابية على زيادة متوسط دخل الفرد، فإن لدى مصرف الراجحي فرص نمو واعدة، وذلك لما يملكه المصرف من إمكانيات تؤهله للاستفادة من امتيازاته المحلية الكبيرة. وبناء على ذلك، سيركز المصرف على توسعة قاعدة العملاء الرئيسة بالتركيز على قطاعي الأفراد والشركات والتوسع الدولي وتقديم منتجات تتناسب مع احتياجات العملاء. كما يعتزم المصرف تعزيز خدماته المصرفية من خلال توسعة قنوات الوصول للعملاء عن طريق شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي ومراكز الاتصال والخدمات الإلكترونية وغيرها.

إن المخاطر هي جزء من العمل المصرفي، ومن الطبيعي أن تتعرض نشاطات المصرف للعديد من المخاطر المالية، الأمر الذي يتطلب تحليلاً وتقويماً وإدارة لكل أنواع المخاطر. ومن المعلوم أن الاضطلاع بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للعمل المصرفي، فهي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال. وعليه، فإن هدف المصرف هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف. ويتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمصرف لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل منها. ويقوم المصرف بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات واتباع أفضل الممارسات المصرفية. كما ستستمر إدارة الائتمان والمخاطر بالمصرف بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة مع العمل المستمر في تحديد وتقويم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمصرف. وستستمر إدارة الائتمان والمخاطر بالمصرف بإدارة المخاطر طبقا للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة مع العمل المستمر في تحديد وتقويم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة في المصرف، وهو ما يفسر قدرة المصرف في الاستمرار بتحقيق معدلات عالية لكفاءة رأس المال بالتوازن مع معدلات الربحية.

13- لائحة حوكمة الشركات

يعمل المصرف وفقاً لأحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وقد طبقت إدارة المصرف أحكام اللائحة الإلزامية، حيث قام المصرف في عام 2011 بوضع واعتماد سياسة حوكمة خاصة به تراعي متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة سوق المال، كما أن العمل جارٍعلى وضع سياسة مستقلة للمصرف تتعلق بتعارض المصالح والتي سيتم اعتمادها قبل نهاية الربع الثاني للعام ٢٠١٢ تطبيقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم (1-33-2011)،

وقد طبقت إدارة المصرف معظم أحكام اللائحة الاسترشادية، بالإضافة إلى متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بلائحة المكافآت وما جاء في نظام الشركات السعودي. كما يضمن المصرف من خلال سياساته وإجراءاته الداخلية التقيد بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح من عملاء وموردين وموظفين ومقترضين. كما يوجد لدى المصرف سياسة معتمدة عن الإفصاح عن البيانات والمعلومات المصرفية تتوافق مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، إضافة إلى أن المصرف ملتزم بجميع متطلبات الإفصاح كما جاء في أنظمة هيئة السوق المالية. تجدر الإشارة إلى أن المصرف لديه سياسة معتمدة للمسؤولية الاجتماعية والتي هي إحدى ركائز عمله في الوقت الحالي يتم متابعة تطبيقها من قبل إدارة مستقلة في المصرف هي " إدارة الخدمة الاجتماعية" مرتبطة بالرئيس التنفيذي ومهمتها تعزيز الدور الاجتماعي للمصرف بشكل أساسي.

وفيما يتعلق بالأحكام الاسترشادية الواردة في لائحة الحوكمة والتي لم يتم تطبيقها من قبل المصرف في العام المالي 2011 م، والتي سيعمل المصرف على الالتزام هي على النحو الآتي:

1- إعداد سياسة مكتوبة تشتمل على معايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ، كما سيتم وضع إجراءات مكتوبة لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل المصرف وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن إطلاعهم وتدريبهم إن لزم الأمر على المستجدات الحديثة التشريعية، النظامية، الاقتصادية وغيرها مما يساعد في أداء مهامهم كأعضاء للمجلس.

2- اعتماد سياسة موحدة تتعلق بتفويض مجلس الإدارة لصلاحياته بحيث تكفل تحديد الصلاحيات المفوضة إلى الإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، علماً بأن لدى المصرف حاليا سياسات موزعة معتمدة تتعلق بالصلاحيات التي فوضها مجلس الإدارة إلى فريق الإدارة التنفيذية ذات العلاقة بتطبيق استراتيجيات الموارد البشرية، والمخاطر والتعامل مع الشكاوى بما يكفل حماية مصالح العملاء والمصرف على حد سواء.

3- تطوير سياسة تحدد آليات تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود وتوضح آليات تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين المصرف وأصحاب المصالح.

4- وفيما يتعلق بالتصويت التراكمي، فنشير إلى أن المصرف يقرر حق التصويت العادي استناداً إلى نظام الشركات السعودي ولذا لم يُقر بعد الأخذ بمقتضيات التصويت التراكمي لحاجة هذا النوع من التغيير إلى موافقة الجمعية العمومية غير العادية، لاعتبارها تغييراً في النظام الأساس في المصرف.

5- كما لم يرد بالنظام الأساس للمصرف حق المساهمين في الحصول على نصيب من موجودات المصرف عند التصفية باعتبار أن ما يتعلق بحقوق المساهمين محكوم بالأنظمة الخاصة بالشركات وتصفيتها.

6- ويؤكد المصرف أنه سيتم مراعاة إلزام جميع الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية . الذين يحق لهم . بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين لهم في مجلس الإدارة . عدم التصويت على اختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة، حيث تم إدراج هذه المتطلبات ضمن سياسة حوكمة المصرف المعتمدة لضمان الالتزام بها

7- ونشير أخيراً أن جميع بنود الجمعية العامة في العام 2011م، كانت مصحوبة بمعلومات كافية تمكّن المساهمين من اتخاذ قراراتهم ما عدا بند الموافقة على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة فلم يكن مصحوباً بالسيرة الذاتية للأعضاء المرشحين نظراً لأن غالبية الأعضاء قد تم إعادة ترشيحهم وبعد أخذ موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء عضو واحد جديد. وسيلتزم المصرف بتوفير السيرة الذاتية لأي مرشح لعضوية مجلس الإدارة بحيث يتم عرضه على الجمعية مستقبلاً.

14- مراجعو الحسابات

تم في الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقدة في 2011/03/07م إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ (ERNST&YOUNG) و (Price Waterhouse Coopers) كمراجعين قانونيين لحسابات المصرف للعام المالي 2011م. وستقوم الجمعية العامة العادية القادمة . بإذن الله . بإعادة تعيين المراجعين الحاليين أو اختيار غيرهم للعام المالي 2012م، وذلك بناء على توصية لجنة المراجعة في هذا الشأن.

15- الخاتمة

يعبّر مجلس الإدارة عن سروره واعتزازه بما حققه المصرف من نتائج إيجابية خلال العام 2011م، ويرفع بهذه المناسبة أسمى آيات شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ورعاه، وولي عهده صاحب السمو الملكي نايف بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حفظه الله ورعاه ولحكومتنا الرشيدة.

كما يقدم شكره الجزيل لمقام وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية على تعاونهم ومساندتهم ودعمهم المتواصل لتطوير القطاع المصرفي مما كان له الأثر والدور الكبير في دعم الاقتصاد الوطني ونموه.

والشكر موصول لأصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء الهيئة الشرعية في المصرف على جهودهم المخلصة ومساهمتهم البناءّة في إبداء الرأي الشرعي فيما يعرض عليهم من استفسارات تتعلق بالأعمال والأنشطة المصرفية والاستثمارية التي يقدمها المصرف لعملائه، سائلين المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء.

وينتهز المجلس هذه الفرصة أيضاً ليعبر عن شكره وتقديره للأخوة المساهمين وعملائه الكرام ومراسليه الأعزاء على دعمهم وثقتهم وتعاونهم الذي كان له أثره في تحقيق مزيد من التقدم والازدهار للمصرف، كما ينقل خالص شكره وتقديره لجميع العاملين في المصرف، على جهودهم المخلصة وتفانيهم في تأدية واجبهم ومهام عملهم.

مجلس الإدارة

ملخص النشاط

المجموعة الشرعية

منذ نشأته، أسس المصرف هيئةً شرعيةً مستقلةً تشكّلها الجمعية العامة وتقرّ لائحتها .وتهدف هذه الهيئة إلى تحقيق التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في جميع أعماله ونشاطاته، إذ يجب عليها أن تخضع لموافقة هذه الهيئة ولرقابة إدارة الرقابة الشرعية المرتبطة بها مباشرةً .فإدارة الرقابة الشرعية هي المسؤولة عن ممارسة الرقابة وتقديم التقارير مباشرةً إلى الهيئة الشرعي. في العام2011 ، عقدت المجموعة 43 اجتماعاً اتُخذ خلالهم 30 قراراً وأصدرت 231 مذكرة توجيهية.

إدارة أمانة الهيئة الشرعية تتولى إعداد موضوعات المناقشة لعرضها على الهيئة الشرعية وتُعنى بالتحضير لاجتماعاتها .وقد أسهمت أمانة الهيئة الشرعية في تغطية أكثر من 280 موضوع بحث في العام .2011 كما عملت على تطوير أدوات البحث الرقابي من خلال استخدام تطبيقات وبرامج محاسبية متخصصة .هذا بالإضافة إلى تنفيذ الأعمال الهادفة إلى إيجاد بدائل قانونية وشرعية مناسبة وابتكار حلول للمنتجات المصرفية الجديدة .

إدارة الرقابة الشرعية تشرف على أعمال وأنشطة المصرف في ما يتعلق بالتحقق من تطبيق قرارات الهيئة الشرعية .في العام 2011 ، قامت الإدارة بأكثر من 300 زيارة رقابية للفروع المصرفية ومراكز التحويل وصالات المتاجرة وغيرها .كما عملت على إجراء دورات تدريبية لأكثر من 340 موظف جديد وعقد ما يقارب ال 15 محاضرة أثناءها .

تتابع الإدارة العمل والتنسيق مع إدارة الموارد البشرية لتطوير مشاريع تعليم عن بعد للتوعية حول مبادئ المصرفية الإسلامية .

المجموعة المصرفية للأفراد :

تقدّم المجموعة المصرفية للأفراد مجموعةً واسعة من المنتجات المالية والتمويلية والخدمات المصرفية للأفراد، بما في ذلك الحسابات الجارية والتمويل الشخصي وتمويل العقار وتمويل السيارات.

في العام 2011 ، طرح المصرف ميزةً جديدة في قطاع التمويل الشخصي، وهي إمكانية إعادة التمويل الشخصي للأفراد .يسمح هذا المنتج للعملاء بإعادة تمويل احتياجاتهم الإضافية مانحاً إياهم أقساط دفع عالية المرونة ومعدلات تنافسية في السوق .حافظ قطاع التمويل الشخصي للأفراد على مكانته التنافسية في السوق المصرفية عاماً بعد عام وعلى أدائه القوي المنعكس بحجم وأنشطة المبيعات، مما ساعد على المحافظة على النوعية والجودة التي يقدمها هذا القطاع بمستويات مقبولة.

شهد قطاع مصرفية الأفراد نمواً قوياً أيضاً في إيداعات حساباته الجارية مما ساهم في المحافظة على معدلات معقولة لتكلفة التمويلات.

في العام 2011 ، استمرت مصرفية عملاء التميّز والخاصة تحديداً بجذب أعداد إضافية من العملاء الجدد مما زاد نسبة الحسابات بأكثر من 30 ٪ . ومثّل عامل تحسين نوعية الخدمات المقدمة

لعملاء هاتين الفئتين واستخدام التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتطورة(MIS) ، دوراً مهماً في تلبية احتياجات العدد المتزايد من عملاء التميّز والخاصة وعلى توثيق العلاقة معهم.

واستمراراً لتوسيع شبكة فروعه المصرفية ، قام المصرف هذا العام بافتتاح 8 فروع جديدة وتجديد 21فرعاً من الفروع القائمة .

يساند تحويل الراجحي المجموعة المصرفية للأفراد ويعد عنصراً آخراً هاماً منها حيث يقدم تحويل الراجحي العديد من منتجات وخدمات التحويل لقاعدة واسعة من العملاء وذلك من خلال أكثر من 150مركزا منتشرا في أرجاء المملكة يغطي أكثر من 50 وجهة دولية؛ ومؤخراً، تم افتتاح 12 مركزاً جديداً للتحويل وإطلاق خدمات جديدة لمختلف المراكز والبنوك المراسلة.

على صعيد الخدمات الإلكترونية، حافظت مرة أخرى، خدمة المباشر للأفراد على مركزها الريادي من ناحية نسبة استخدامها المرتفعة في المنطقة إذ يستخدمها حوالى 1 مليون مستخدم ويقومون بأكثر من 30 مليون عملية إلكترونية .وحققّت خدمة رسائل الراجحي معدلات قياسية أيضاً في الاستخدام هذا العام، إذ ارتفعت نسبة المشتركين فيها إلى 46 %مقارنةً مع العام الماضي، كما أطلق المصرف هذا العام تطبيقات باللغة العربية للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.

يتمتع المصرف اليوم بأوسع شبكة صرافات آلية في المملكة بعد إنجاز أكثر من 350 صراف آلي جديد في العام .2011ويستمر المصرف في مكانته كأكبر مستقطب للتجار في المملكة مع شبكة نقاط بيع يفوق عددها الـ 25,000 نقطة بيع .

المجموعة المصرفية للشركات

تمنح مجموعة المصرفية للشركات لعملائها، في قطاع الشركات والمؤسسات المالية، مجموعة واسعة من الحلول المالية .في العام2011 ، ركزت المجموعة على منح عملائها مجموعة من الحلول المتنوعة والمتوافقة مع الشريعة من خلال تطويرها لعدد من المنتجات المبتكرة ودخولها في مجالات جديدة من العمليات المصرفية .في المقابل، حافظت المجموعة على قاعدة عملائها المتزايدة مع أكثر من 234 عميلاً جديداً .هذا النمو تحقق بالتزامن مع الالتزام المتين بتقديم أفضل خدمة عملاء وطرح تدابير أمن وسلامة جديدة لحماية مصالح العملاء .

إلى ذلك، اعتمدت المجموعة مقاربات فعالة لإدارة المخاطر بالتنسيق وتحت توجيه خبراء داخليين وخارجين لضمان التنوع لا بل التوازن أيضاً في كل ما تقدمه من نوعية أفضل للائتمان، التزام دائم بالقواعد والقوانين، مراقبة دورية، رقابة قوية، معايير عالمية وممارسات مثلى .

تستمر في هذا الإطار إمكانيات المجموعة وقدراتها بالتقدم وتزداد بالتالي قاعدة عملائها وترتفع نسبة العمليات المنفذة على صعيد إدارة النقد وتمويل التجارة.

في ما يتعلق بالتمويل التجاري، بسّطت المجموعة الوثائق والإجراءات المتعددة للمنتجات التجارية بهدف تسهيل الاستخدام .كما تمت إضافة منتجات جديدة للتمويل التجاري) تمويل الواردات للمحصلات المستندية، تمويل الواردات للاعتمادات المستندية وتمويل الصادرات لما قبل وبعد الشحن (بغرض إغلاق الدورة الشاملة لسلسلة الإمداد لتمويل التجارة.

نجحت إدارة النقد بالمجموعة المصرفية للشركات في زيادة عدد عملاء نظام المباشر للشركات إلى ما يزيد عن 10,000 عميل، وقد بلغت زيادة إجمالي قيمة المعاملات عبر نظام المباشر للشركات إلى أكثر من 4 مليارات ريال سعودي.

وفي ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ارتفع حجم التعامل والتجارة الإلكترونية مقابل المعاملات اليدوية إلى أكثر من 40 ٪ من مجمل المعاملات في المصرف.

حقق قطاع إدارة المؤسسات المالية أداءً مهماً لدفاتر الأصول المدعومة بالتجارة في العام 2011 وبدأ للمرة الأولى بالمشاركة في القروض المشتركة الإسلامية مع المؤسسات المالية الدولية.

في العام2012 ، ستستمر المجموعة المصرفية للشركات بتطوير منتجاتها المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة لتقديم الأفضل دائماً لعملائها وشركائها سواء في قطاع الشركات أو المؤسسات المالية.

مجموعة الخزينة

تدير مجموعة الخزينة متطلبات السيولة للمصرف من خلال ما يلزم من زيادة التمويل في السوق ومن خلال ما يتمتع به المصرف من فائض نقدي .كما أنها تقوم بتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لتعظيم العائد على الاستثمار مع المحافظة على رأس مال المصرف وتلبية كل المعايير التنظيمية للسيولة .

ولعلّ التحدي الأكبر في العام 2011 تمثل بتوزيع الفائض النقدي في القطاع المصرفي المحلي في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد الغربي زيادة في المخاطر الائتمانية.

مكتب صرف العملات الأجنبية التابع لإدارة الخزينة يشرف على عمليات تبادل وبيع العملات الأجنبية لكل من العملاء الأفراد والشركات .وجاء هذا العام عاماً استثنائياً بامتياز لفريق صرف العملات الأجنبي الذي ركّز خلاله على المحافظة على موقعه الريادي في سوق التحويلات المالية للأفراد من خلال توليفة السعر والريادة والخدمة المخصصة والمميزة لفرع عمليات التحويل.

فريق إدارة نقد الخزينة، من جهته، استمر بدعم أعمال التحويل وتمويل التجارة فضلاً عن تلبية متطلبات المصرف التمويلية بحد ذاتها، وذلك عن طريق إدارة الحسابات الخاصة بالشبكة المتزايدة للبنوك المراسلة في أكثر من أربعين (40) بلد مختلف .

أما فريق مبيعات الخزينة، فاستمر في توسيع علاقاته المباشرة مع العملاء من الشركات وبناء روابط أكثر متانة مع شبكة مدراء العلاقات في مصرفية الشركات بغرض توفير أرقى خدمة عملاءٍ يُعتمد عليها وتشكيل قيمة مضافة للمصرف من خلال انتاج الأفضل له وللمتعاملين معه بالاعتماد على كل علاقة وعلى مبدأ الشراكة التي تدعم ازدهار العميل والمصرف معاً .

الراجحي كابيتال

الراجحي المالية هو الفرع الذي يندرج تحته مختلف الاستثمارات المصرفية والتي تشمل استثمارات الراجحي المالية، الوساطة، إدارة الأصول والخدمات الاستشارية المرتبطة الاستثمارات المصرفية.

حصة الوساطة في السوق ارتفعت إلى أكثر من 6%في العام 2011 محافظةً على مركزها الأول . وقد ساهم تحسين أرضية الخدمات الإلكترونية بشكل كبير في زيادة حصة تداول الإنترنت وتحسين ترتيبها، بحسب أرقام التداول، من المرتبة 5 في العام 2010 إلى المرتبة 3 حالياً.

وخلال العام 2011 أيضاً، طورت الوساطة عدداً من مراكز الاستثمار استجابةً لطلب العملاء المتزايد باستخدام وسائل التجارة الإلكترونية كما أنها حسنت قدرة نظام قنواتها على تسهيل تجارة المنتجات الجديدة مثل منتج" صكوك."

إدارة الأصول تحتل مركزاً هاماً في المملكة في هذا المجال وهي واحدة من أسرع الإدارات نمواً في المصرف، فقد ارتفعت حصة صناديقها المشتركة وقيمة أصولها المدارة (AuM) بنسبة 16% مسجلةً بالتزامن ارتفاعاً مهماً في حصة السوق؛ وتُصنف صناديق الراجحي المالية في المرتبة 4 على صعيد الصناديق المشتركة للأصول المدارة وتقدم منتجات وحلول استثمارية لمختلف مستويات إدارة معادلة المخاطر مقابل العائدات.

ويحسب لإدارة الأصول إطلاقها صندوق الراجحي للأصول المتعددة بنجاح وسط بيئة مليئة بالتحديات الاقتصادية العالمية وتحت الحاجة إلى منتجات ذات تقلبات منخفضة وذلك استجابةً للطلب المتزايد من المستثمرين بالحصول على منتجات مستقرة ذات مخاطر متدنية.

من جهة أخرى، كان أداء كل الصناديق المُدارة داخلياً أداءً إيجابياً وساهم في رفع المعايير ذات الصلة مثل مؤشر ألفا (وبالتالي نال عدداً من الجوائز القيّمة في هذا المجال) .

الاستثمار المصرفي في الراجحي المالية يؤمن خدمات عمليات ضخ رؤوس الأموال إلى الشركات وتغطية العملاء الكاملة وتنظيم العمل المصرفي وأسواق الأسهم والقروض المالية، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية المتعلقة بأنشطة الدمج والاستحواذ.

بشكلٍ عام شهد هذا القطاع عاماً جيداً وحقق نتائج قوية في العديد من المجالات وليست قيمة الأسهم الإضافية لشركة تطوير جبل عمر (JODC) البالغة 2.85 مليار ريال سعودي سوى واحدة من هذه النتائج .

أداء مصرف الراجحي – ماليزيا :

على الرغم من التحديات التي شكلها عام 2011 للمصرف، إلا أنه في ماليزيا استطاع أن يحقق أرباحاً للعام الثالث على التوالي. فبفضل شبكة فروع بلغت 23 فرعاً، اكتسب المصرف في ماليزيا إلى الآن ما يقارب 200,000 عميل وكرّس مكانته كمصرف رائد في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الأفضل في النوعية .في الواقع، بذل فريق ماليزيا مجهوداً كبيراً انعكس في حصول المصرف على أرقى الجوائز الدولية ومنها جائزة" آن هيويت "لأول 10 مؤسسات توظيفية في ماليزيا والمحيط الهادئ، وجائزة الابتكار المالي (FIIA) التي حصدها)منتج صكوك (في العام 2011م.

أداء مصرف الراجحي – الكويت

مصرف الراجحي في الكويت هو من أول المصارف الأجنبية المتوافقة مع الشريعة، الحاصل على ترخيص للعمل في الكويت .يركز المصرف هناك بشكل أساسي على خدمة الشركات السعودية العاملة في الكويت والشركات الكويتية العاملة في المملكة .تشمل عمليات فرع الكويت كل

مجموعة خدمات ومنتجات قطاعي الشركات والأفراد مع العناية الخاصة بخدمات العملاء الاستثنائيين في مصرفية عملاء الخاصة .وعلى الرغم من المنافسة القوية التي يشهدها، تمكن مصرف الراجحي-الكويت من تثبيت خطواته ووجوده بشكل قوي والحصول على الإشادات والتقدير من مختلف المؤسسات المالية المحلية والأجنبية.

أداء مصرف الراجحي – الأردن

فرع الأردن هو من الإضافات الأخيرة التي حققها مصرف الراجحي على صعيد انتشاره الدولي خاصةً مع بدء عمل المصرف التجاري في أوائل العام .2011 يركز فرع الأردن على توفير مجموعة متكاملة من المنتجات والعروض المدعمة بخدمة رفيعة وعالية المستوى في القطاع المصرفي الأردني .يوفر مصرف الراجحي -الأردن خدمات مصرفية الأفراد والشركات لأكثر من 5,000 عميل وذلك من خلال فرعيه المتواجدين في عمان ومخطط افتتاح فرع ثالث والذي يجري على قدم وساق.

دخول مصرف الراجحي إلى الأسواق الدولية هو خير دليل على قوة اسم الراجحي وعلامته التجارية . فلطالما جهد المصرف لتوفير المنتجات والخدمات المبتكرة بكل نزاهة وشفافية .هذه الحقيقة إنما انعكست وأصبحت متبادلة مع عملاء المصرف في كل من ماليزيا، الكويت والأردن.

بالاعتماد على تجربتها التوسعية الدولية، تتعهد مجموعة الأعمال الدولية بزيادة قاعدة عملاء مصرف الراجحي ودخول المصرف إلى المزيد من الأسواق وبالتالي مساعدته على تصدر قائمة المصارف الإسلامية المتوافقة مع الشريعة .

المجموعة المالية

تدير المجموعة المالية كل السياسات والإجراءات المالية للمصرف .وهي تحدد إطار الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية، وتلتزم بجميع الأنظمة والتعليمات التي تصدرها مختلف الجهات الرقابية والمشرّعة الواقعة ضمن مؤسسات المصرف .تؤمن المجموعة أيضاً كل سياسات الحوكمة الواجب اعتمادها وتحرص على تطبيق الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة في المصرف بما يتوافق مع تعليمات الشريعة الإسلامية ثم مع سياسة المصرف العامة.

لقد واصلت المجموعة المالية عملها وجهودها لإنشاء أفضل الأنظمة والسياسات والإجراءات والممارسات المالية والإدارية، معتمدةً اعتماداً كبيراً على آخر ما توصل إليه العلم من تكنولوجيا في تجديد وتطوير البنية التحتية لبيئة الإجراءات، مما يضمن لها الحصول على أفضل أنظمة المعلومات الرائدة في العالم ويمهد لها الطريق للتميّز في إدارة هذه المعلومات وإدارة الالتزام بصورة مطلقة ورفع التقارير بصورة أسرع والقيام بدراسات وتحليلات أكثر عمقاً.

وإيماناً من المجموعة المالية بدورها كشريك فعال لإنجاح استرتيجيات قطاعات المصرف المختلفة وتنفيذ الإجراءات والأنظمة الطويلة الأمد، بدأت المجموعة في تنفيذ برنامج" تغيير "الذي يؤدي إلى إنشاء أفضل نموذج للعمل الناجح لتحقيق مستوىً عالٍ من المهارة والمهنية في مختلف التطبيقات المالية .

مجموعة المخاطر الائتمانية

تقوم استراتيجية إدارة مخاطر المصرف على تحديد مختلف المخاطر وفهمها وتحليلها وتقييمها ومراقبتها دورياً ورفع التقارير بشأنها وفقاً لمعايير وإجراءات القياس والمراقبة الدائمة المعتمدة .

فلجنة إدارة المخاطر في المصرف، التي ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة، تقوم بوضع كل المبادئ التوجيهية والسياسات والإجراءات المتبعة بحسب الضرورة لإدارة مختلف المخاطر التي تنشأ عن مختلف الأنشطة والأعمال التي ينفذها المصرف.

أطلقت مجموعة المخاطر والائتمان عدداً من المبادرات المهمة للحرص على اعتماد المنهجيات المتطورة لتقييم مخاطر الائتمان وفقاً لتعليمات اتفاقية بازل (2) ولتطويعها بحسب أفضل الممارسات المعتمدة في مجال إدارة المخاطر .ضمن هذا الإطار، بادرت المجموعة إلى مشروع أساسي للالتزام بمنهجيات متطورة لتقييم مخاطر الائتمانية وفق تعليمات بازل (2) وهو يتضمن التحقق من صحة نماذج التقييم الداخلي لقطاعي الشركات والأفراد وإعادة تعديلها وترتيب معاييرها .

المصدر الأساسي لنشوء مخاطر السوق والسيولة بالنسبة للمصرف هو مخاطر الصرف الأجنبي والسيولة والتمويل؛ لذلك، تقترح لجنة مخاطر السوق والسيولة (MLRU) السياسات والإجراءات الصحيحة لإدارة مختلف مخاطر السوق والسيولة بطريقة فعالة .

أما المصدر الأساسي لنشوء المخاطر التشغيلية فهو الناس، الإجراء المتبع، النظام المعمول به والعوامل الخارجية .لذلك، تتمثل مسؤوليات لجنة المخاطر التشغيلية بوضع أطر إدارة جميع المخاطر التشغيلية للمصرف عبر الإشراف على تطوير نظام شامل من إجراءات تقييم المخاطر وأدوات التحكم الفعال بها في كل قطاعات المصرف.

يتضمن نطاق إدارة رأس المال التقييم السنوي الشامل لكفاية رأس المال (ICAAP) وذلك لتحديد مدى كفاية القيمة الرأسمالية للمصرف بحد ذاتها باعتبار وضع مخاطره المحتملة الحالية والمستقبلية .

مجموعة الأعمال الدولية

يُعتبر التوسع الدولي من أهم الخطوات التي سعى إليها المصرف لتحقيق الانتشار الجغرافي المتنوع لعملياته المصرفية .تعكس هذه الخطوة استراتيجية مصرف الراجحي التوسعية وخططه لتعزيز الفرص الدولية والاستفادة منها .لهذه الغاية، يفتخر مصرف الراجحي حالياً بتواجده في ماليزيا، الكويت والأردن .

مجموعة الموارد البشرية

مجموعة الموارد البشرية هي المسؤولة عن إدارة رأس المال البشري في المصرف والبالغ أكثر من 7,500موظف .فالمصرف يعي بشكل قوي أهمية الدور الذي يلعبه الموظفون في نجاح المصرف عامة .متبعةً مبادئ الشريعة، تهدف المجموعة إلى توفير كل الفرص الممكنة للموظفين لكي يطوروا مهاراتهم وإمكانياتهم والنجاح مقابل حرص المصرف المؤكد على تأمين مستقبل أفضل لهم وللمصرف بحد ذاته .هذا بالإضافة إلى حرص المجموعة والتزامها بتوفير الأفضل لدعم الموظفين من خلال مكننة كل خدمات الموارد البشرية .

بصفته أحد الموسسات الإسلامية السعودية الرائدة، يلتزم المصرف التزاماً تاماً ببرنامج السعودة محققاً في العام 2011 معدل سعودة بلغ .87% وقد تَرجمت هذه الخطوة خارجياً بفوز المصرف بالمركز الثاني لجائزة الأمير نايف للسعودة لكونه أحد المنشآت الوطنية المتميزة في سعودة الوظائف .تميّز المصرف بنسبة التسرب الوظيفي المنخفضة مقارنةً مع البنوك السعودية الأخرى .

وقد تمكن من خلال مشاركته الفعالة في معارض المهنة المحلية والعالمية وإطلاقه نظام التوظيف الإلكتروني عبر موقع المصرف على شبكة الإنترنت، من توظيف أكثر من 1270 موظف خلال عام 2011 م لمواجهة احتياجات النمو والتوسع .

في هذا الإطار، تم تدشّين مشروع التطوير الوظيفي الذي سيمهد لخطط المسارات الوظيفية وخطط التدريب الخاصة بفريق موظفي الإدارة العامة خلال عام 2012 م .إلى ذلك، سهّل إطلاق نظام التعليم الإلكتروني التفاعلي داخل المصرف جميع الدورات التدريبية الإلزامية وغير الإلزامية لجميع الموظفين، مما أسهم في خفض التكلفة والوقت المطلوب لتنفيذ هذه الدورات.

ولدعم فروع المصرف الدولية، قام المصرف بتدشين نظام تقييم الأداء والتطوير الوظيفي (PACE)الذي يمكنها من تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لعام 2012 م .والجدير بالذكر أن المصرف مستمر في تحويل خدمات وعمليات الموارد البشرية إلى خدمات إلكترونية بهدف تحقيق السهولة والتكامل في تنفيذ الخدمات.

مجموعة الخدمات المشتركة

تغطي مجموعة الخدمات المشتركة نطاق العمليات المصرفية التالية :إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة الهاتف المصرفي، إدارة الهندسية والأملاك، العمليات المصرفية ومراكز النقد، الشراء نيابة عن المصرف، الخطط الوقائية لدرء الكوارث عامةً وبرامج استدامة الأعمال .

إدارة تكنولوجيا المعلومات استمرت بتعزيز أداء البنية التحتية لمكتبة المعلومات (ITIL) لدعم عمليات إدارة تكنولوجيا المعلومات، مما أحرز تقدماً كبيراً ومهماً في أنظمة المصرف ودعم معدلات العمليات الملجزة عبر كل الوسائل المستخدمة من قبل عملائنا .كما أحرزت المجموعة تقدماً خلال العام على صعيد معدلات العمليات المسجلة على حسابات عملائنا عبر كل أنظمة المصرف وعلى صعيد دعم أعمال فروع الكويت والأردن.

كما استطاعت مراكز الهاتف المصرفي في دعم أعمال المصرف من خلال قدرتها على التعامل مع أكثر من 90 مليون اتصال في العام 2011 بمعدلات خدمة تفوق كل المعايير.

في العام نفسه، أحرزت المجموعة تقدماً كبيراً بتصاميم مركز جديد لإنتاج المعلومات ومركز العمليات، على أن يتم بناؤهما في العامين المقبلين، وقد صُمم مركز المعلومات الجديد هذا على أساس تلبية الاحتياجات المستقبلية للمصرف في غضون 20-15 سنة المقبلة .وقد وافقت الأمانة على المخطط وسيبدأ التعاقد لتنفيذه في العام .2012 في الوقت نفسه، تابعت المجموعة برنامج بناء وتجديد فرع ومراكز التحويل.

فريق العمليات المصرفية يغطي17 مركز نقد لدعم عمليات التحصيل والانفاق النقدي في المملكة .في العام2011 ، سجلت معدلات السحب النقدي من صرافات المصرف الآلية في أبريل 24 مليار ريال سعودي .ولا يزال المصرف يدعم المعدلات المتزايدة لفتح حسابات جديدة لديه.

إدارة الخطط الوقائية لدرء الكوارث وبرامج استدامة الأعمال تدير المهمات الدقيقة في موقع درء الكوارث خاصةً إذا ما عالت إداراتنا المركزية من أية مشاكل أو كوارث .في هذا الإطار، تم تكريس العديد من الدورات التدريبية لمختلف قطاعات المصرف والتواصل المباشر مع الإدارة العليا لمواجهة هكذا حالات.

ادارة الالتزام

تنطلق سياسة مجموعة الالتزام في المصرف، من خلال بُعدين :بُعدٌ وقائي وبُعدٌ تصحيحي .

فعلى الصعيد الوقائي، تتولى المجموعة مسوولية إطلاق مبادرات لتعزيز ثقافة الالتزام وعلى الصعيد التصحيحي تتولى المجموعة مسؤولية إدارة الحوار مع جهات الالتزام الرقابية والتنظيمية مثال مؤسسة النقد .SAMA

في العام2011 ، أطلقت عدة مبادرات تشمل التحديث الشامل للأرشيف الإلكتروني لأنظمة وتعاميم مؤسسة النقد العربي (SAMA) وإرسال رسائل توعية بشكل شبه أسبوعي وتنظيم دورات تدريبية لأكثر من 700 موظف جديد حول الالتزام ومكافحة غسل الأموال خلال الأسبوع التعريفي عند التحاقهم بالمصرف .كما تم إطلاق برنامج التزام إلكتروني إلزامي لاستخدام الأنظمة الآلية التفاعلية .

تعاملت المجموعة مع المتطلبات الجديدة لمؤسسة النقد من خلال تنظيم ورش عمل مع الإدارات المعنية ورفع التقارير الدورية اللازمة .كما تغطي المجموعة مسؤولياتها الإضافية القائمة على تعزيز ثقافة الالتزام خارج نطاق المصرف من خلال مشاركتها الفاعلة في اللجان التابعة لمؤسسة النقد، حيث تترأس لجنة مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال.

تتولى إدارة مكافحة غسل الأموال مسؤولية مراقبة ومنع أي نشاطات مصرفية غير مشروعة أو مشبوهة لجني المال .وهي تقوم بمتابعة آخر التطورات المحلية والدولية في إدارة هذه المهمة.

كما تقوم بمتابعة آخر التطورات المحلية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وغيرها من الأنشطة المالية الغير قانونية .

من هذا المنطلق، استحدثت المجموعة دليلاً إرشادياً لموظفي الفروع يوضح لهم كيفية التعامل مع العمليات والنشاطات المشبوهة التي قد يواجهونها .كما أنها تدير" اختباراً ذاتياً "في فروع وإدارات المصرف للتأكد من تطبيق الأنظمة والسياسات.

ونظراً لتعامل المصرف مع فئات مختلفة من العملاء، يتم اتباع سياسة داخلية محددة لتطبيق إجراءات العناية الواجبة وتبيان درجة المخاطر المرتبطة بهم.

إدارة التسويق والعلاقات العامة

تتمثّل مسؤوليات إدارة التسويق والعلاقات العامة بدعم مجمل استراتيجيات أعمال المصرف ومساعدته في بناء قيمة مميزة تنافسية ومستدامة في السوق .

أجرت الإدارة هذا العام أكثر من 20 مشروع بحث حول مختلف قطاعات المنتجات والخدمات في المصرف ورصدت نتائج دراسات استخدامها، وطريقة التعامل معها ومدى تطورها، وقد عكست مجمل الأبحاث والدراسات الأخيرة أهمية استخدام الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت فكان العامل الأبرز لهذا العام، حيث بيّنت ضرورته وتأثيراته الإيجابية في تقليص التكلفة وتوفير الوقت وغيرها من النتائج المرجوة، كما تعنى الإدارة بمراقبة السوق بشكل مستمر، مما مكّن المصرف من المحافظة على نظرة شاملة ومتينة لكل العروض التنافسية في السوق المحلية والعالمية على

حدّ سواء .بالإضافة إلى ذلك، ساهم تطوير عملية استخراج البيانات في التنفيذ المباشر للحملات التسويقية المتعددة الأهداف.

أطلقت الإدارة أكثر من 10 حملات تسويق هذا العام ومن بينها حملة إعادة التمويل الشخصي، حملة استخدام البطاقات الائتمانية التي فاز عن طريقها أكثر من 2,000 عميل ممن استخدموا بطاقات الراجحي في الخارج، كما ربح أول ثلاثة فائزين من الحملة شقة سكنية كجائزة.

وطوّرت الإدارة أيضاً وسائل مختلفة لدعم منتجات تمويل العقار، بما في ذلك الدليل التوجيهي، الحاسبات الإلكترونية ومحركات البحث عن عقارات معتمدة مسبقاً أو موافق عليها من المصرف؛ وفي هذا السياق، برز عامل إدخال التقنية الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في الحملات .وقد أدى ذلك إلى إعداد العديد من المواقع الخاصة بكل حملة لتشجيع العملاء على المشاركة وجذبهم إلى عروض المصرف، وكان من أبرز مواقع الحملات، موقع حملة" أخبرنا قصتك "وموقع "مسابقة الرسم للسيدات "وموقع" بطاقات المعايدة الإلكترونية."

على الصعيد الداخلي، فقد تم إطلاق حملة القيم لتوعية العملاء وتذكيرهم بقيم المصرف وبأهمية تطبيقها في عملهم اليومي، واستعانت هذه الحملة بشهادات العملاء أنفسهم وقصصهم للإضاءة على كيفية تطبيق الموظفين هذه القيم ومدى تأثيرها على خدمة العملاء وإرضائهم .

وأما على الصعيد الخارجي، دعمت إدارة التسويق والعلاقات العامة تدشين مراحل التوسع الدولي في الأردن والكويت مركزةً على المحافظة على ثبات ووحدة العلامة التجارية في مختلف المجالات . كما دعمت إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة في المملكة والأردن والكويت؛ وعلى صعيد الأقسام، دعمت الإدارة أقسام السيدات التي تشكل مصدر نمو كبير للمصرف وذلك من خلال إصدارات فصلية خاصة بالسيدات للترويج من خلالهما لمختلف عروض المصرف وابتكاراته الجديدة.

تقرير المسؤولية الاجتماعية 2011 م

تمثل المسؤولية الاجتماعية الإطار الذي من خلاله نستطيع تحديد المسؤوليات المستقبلية للمصرف اليوم وغداً .عزز مصرف الراجحي، من هذا المنطلق، تطبيقات المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية داخل وخارج إداراته، وحقق العديد من المبادرات والإنجازات أبرزها تنمية سياسة نشر ثقافة الوعي والمسؤولية الاجتماعية حاصداً عدداً من الجوائز التقديرية الدولية المرموقة .

نظم المصرف فعاليات مختلفة تتعلق بنشر التوعية والتنمية الاجتماعية، حملات ترشيد استهلاك الكهرباء، المياه، وتدوير الورق، كما ساهم في ريع العديد من الأنشطة بما فيها دعم المنشآت الصغيرة الخاصة بالعائلات وفي إجراء العديد من البرامج التدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة.

هذا بالإضافة إلى تنفيذه دورات التدريب الصيفي لطلاب المرحلة الثانوية والتدريب التعاوني مع المؤسسات التعليمية العالية بما في ذلك التدريب على إيجاد فرص عمل للسيدات.

ولتعزيز تموضعه وتموضع علامته التجارية في مجال المسؤولية الاجتماعية، أطلق المصرف حملة خلال شهر رمضان المبارك ارتكزت على الحديث الشريف وعلى نقله للعملاء عبر الوسائل الإعلامية المطبوعة والإلكترونية الرقمية .

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

مع تقرير مراجعي الحسابات

إرنست ويونغ
برايس وترهاوس كوبرز

ص. ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

ص. ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي
شركة الراجحي المصرفية للإستثمار **المحترمين**
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة الراجحي المصرفية للإستثمار ("المصرف") والشركات التابعة له (يشار اليها مجتمعة بـ"المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م والقوائم الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً بالسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من إيضاح (١) إلى إيضاح (٣٦). لم نقم بمراجعة إيضاح (٣٧) والبيانات المرتبطة بـ "إيضاحات بازل (٢)- الركيزة الثالثة" المذكورة في هذا الإيضاح والتي ليس من المطلوب أن يشملها نطاق المراجعة.

مسئولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد و عرض هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك فى المملكة العربية السعودية و النظام الأساسي للمصرف. تتضمن هذه المسئولية تصميم وتطبيق والإحتفاظ بنظام رقابة داخلية خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراجعي الحسابات

إن مسئوليتنا هى إبداء الرأى حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التى قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل المراجعة على القيام بإجراءات الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقويم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، وسواءاً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وعند تقويم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

إرنست ويونغ

برايس وترهاوس كوبرز

الـــــرأى

في رأينا، ان القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي وللمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك وعقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

إرنست ويونغ

راشد سعود الرشود
قيد رقم ٣٦٦

برايس وترهاوس كوبرز

محمد عبدالعزيز العبيدي
قيد رقم ٣٦٧

الرياض: ١٩ ربيع الأول ١٤٣٣هـ
(الموافق ١١ فبراير ٢٠١٢م)

شركة الراجحي المصرفية للإستثمار

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010

(بآلاف الريالات السعودية)

	إيضاح	2011	2010
الموجودات:			
نقد و أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودى	4	20,419,467	19,475,196
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	14,599,787	11,117,539
صافى التمويل	6	140,395,619	120,064,667
الاستثمارات	7	38,802,492	28,246,882
صافى حسابات عملاء جارية مدينة	8	375,941	312,062
صافى ممتلكات ومعدات	9	3,623,522	3,394,863
صافى موجودات أخرى	10	2,596,584	2,229,701
إجمالى الموجودات		220,813,412	184,840,910
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات:			
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	11	7,020,781	5,414,181
ودائع العملاء	12	173,429,465	143,064,037
مطلوبات أخرى	13	7,542,109	6,044,903
إجمالى المطلوبات		187,992,355	154,523,121
حقوق المساهمين:			
رأس المال	14	15,000,000	15,000,000
إحتياطى نظامى	15	13,956,451	12,111,884
أرباح مبقاة		114,606	205,905
إجمالى أرباح مقترح توزيعها والزكاة	22	3,750,000	3,000,000
إجمالى حقوق المساهمين		32,821,057	30,317,789
إجمالى المطلوبات وحقوق المساهمين		220,813,412	184,840,910

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (37)جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للإستثمار

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و2010

(بآلاف الريالات السعودية)

	إيضاح	2011	2010
الدخل:			
إجمالى الدخل من التمويل و الاستثمارات		9,324,397	9,352,765
عائدات مدفوعة لاستثمارات عملاء لأجل		(254,454)	(230,348)
صافى الدخل من التمويل و الاستثمارات	17	9,069,943	9,122,417
صافى أتعاب الخدمات المصرفية	18	2,298,394	1,634,384
صافى أرباح تحويل عملات أجنبية		798,835	636,672
دخل العمليات الأخرى	19	334,947	267,659
إجمالى دخل العمليات		12,502,119	11,661,132
المصاريف:			
رواتب ومزايا الموظفين	20	1,960,856	1,731,529
إيجارات ومصاريف مبانى		174,007	154,686
مخصص الانخفاض فى قيمة التمويل و أخرى	2-6	1,645,142	1,908,818
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		932,947	742,941
إستهلاك وإطفاء		407,815	349,239
مصاريف مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	28	3,084	3,090
إجمالى مصاريف العمليات		5,123,851	4,890,303
صافى الدخل		7,378,268	6,770,829
بنود الدخل الشامل		–	–
صافى الدخل الشامل		7,378,268	6,770,829
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	14 و 21	1,500 مليون	1,500 مليون
ربح السهم (بالريال السعودى)	21	4.92	4,51

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (37)جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و2010

(بآلاف الريالات السعودية)

	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطي عـام	أرباح مبقاة	إجمالي أرباح مقترح توزيعها	الإجمالي
2011							
الرصيد في 1 يناير2011		15,000,000	12,111,884	-	205,905	3,000,000	30,317,789
توزيعات أرباح مدفوعة عن العام السابق		-	-	-	-	(2,250,000)	(2,250,000)
المحوّل الى الاحتياطي العام	15	-	-	-	7.378.268	-	7.378.268
صافي الدخل الشامل		-	1.٨٤٤.٥٦٧	-	(1.844.567)	-	-
المحوّل الى الاحتياطي النظامي		-	-	-	(1,875,000)	-	(1,875,000)
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة عن النصف الاول من العام الحالي	22	-	-	-	(3,750,000)	3,750,000	-
إجمالي أرباح مقترح توزيعها و الزكاة	15 و22	-	-	-	-	(750,000)	(750,000)
المحوّل الى الزكاة المستحقة	22	-	-	-	114,606	3,750,000	32,821,057
الرصيد في 31 ديسمبر 2011		15,000,000	13.956.451				
2010							
الرصيد في 1 يناير2010		15,000,000	10,419,177	-	744,248	2,577,459	28,740,884
توزيعات أرباح مدفوعة عن العام السابق		-	-	-	-	(2,250,000)	(2,250,000)
المحوّل الى الاحتياطي العام	15	-	-	366,465	(366,465)	-	-
صافي الدخل الشامل		-	-	-	6,770,829	-	6,770,829
المحوّل الى الاحتياطي النظامي		-	1,692,707	-	(1,692,707)	-	-
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة عن النصف الاول من العام الحالي	22	-	-	-	(2,250,000)	-	(2,250,000)
إجمالي أرباح مقترح توزيعها و الزكاة	15 و22	-	-	-	(3,000,000)	3,000,000	-
المحوّل الى الزكاة المستحقة	22	-	-	(366,465)	-	(327,459)	(693,924)
الرصيد في 31 ديسمبر2010		15,000,000	12,111,884	-	205,905	3,000,000	30,317,789

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (37) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

(بآلاف الريالات السعودية)

	2011	2010
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:		
صافي الدخل	7,378,268	6,770,829
التعديلات لتسوية صافي الدخل الى صافي النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية:		
استهلاك وإطفاء	407,815	349,239
(مكاسب) خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات	(6,444)	3,874
مخصص انخفاض في قيمة التمويل وأخرى	1,645,142	1,908,818
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:		
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ايضاح 4)	(1,317,189)	(1,397,697)
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(4,711,939)	(1,006,783)
تمويل	(21,925,999)	(9,825,826)
استثمارات مدرجة قيمتها من خلال قائمة الدخل	(659,262)	(400,618)
حسابات عملاء جارية مدينة	(83,879)	383,729
موجودات أخرى	(366,882)	228,145
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:		
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,606,600	(687,892)
ودائع العملاء	30,365,428	20,202,197
مطلوبات أخرى	747,206	(7,673,953)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية	13,078,865	8,854,062
التدفقات النقدية من النشاطات الإستثمارية:		
شراء ممتلكات ومعدات	(643,196)	(572,948)
استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة	(9,926,444)	(1,347,768)
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	13,166	7,129
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات الإستثمارية	(10,556,474)	(1,913,587)
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية:		
توزيعات أرباح مدفوعة	(4,125,000)	(4,500,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات التمويلية	(4,125,000)	(4,500,000)
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه	(1,602,609)	2,440,475
النقد وما في حكمه في بداية السنة	20,224,680	17,784,205
النقد وما في حكمه في نهاية السنة (إيضاح 23)	18,622,071	20,224,680

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (37) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

1. عام

أ) التأسيس والعمل

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) ("المصرف") وتم الترخيص بإنشائه بالمرسوم الملكي رقم م/59 وتاريخ 3 ذي القعدة 1407هـ (الموافق 29 يونيو 1987) وفقاً لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 26 شوال 1407هـ (الموافق 23 يونيو 1987).

يعمل المصرف بموجب السجل التجاري رقم 1010000096، وعنوان المركز الرئيسي للمصرف هو كما يلي:

مصرف الراجحي
شارع العليا العام
ص ب 28 – الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

تتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والإستثمارية وفقاً لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ولأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه ويقوم المصرف بمزاولة العمليات المصرفية والإستثمارية لحسابه أو لحساب الغير، داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع عددها 496 فرعا، بما فيها الفروع المتواجدة خارج المملكة كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 487 فرعا). كما بلغ اجمالي عدد موظفي المصرف 9,282 موظفا كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 8,527 موظفا)، كما قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة ويمتلك جميع أو غالبية أسهمها كما هو موضح أدناه.

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية 2011	نسبة الملكية 2010
شركة الراجحي للتطوير المحدودة / الرياض	%100	٪99
شركة الراجحي المحدودة / ماليزيا	%100	٪100
شركة الراجحي المالية	٪99	٪99
مصرف الراجحي / الكويت	٪100	٪100
مصرف الراجحي / الأردن	٪100	–
شركة وكالة تكافل الراجحي	%99	–

تم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 تأسيس مصرف الراجحي الأردن و شركة وكالة تكافل الراجحي، وتم توحيد القوائم المالية لجميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه.

ب) **الهيئة الشرعية**

التزاما من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الاسلامية فقد أنشأ منذ تأسيسه هيئة شرعية لضمان خضوع أعمال المصرف لموافقتها ورقابتها ونظرت الهيئة في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

2. **أسس الإعداد**

أ) **بيان الالتزام**

يقوم المصرف بإعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد المصرف قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية و النظام الأساسي للمصرف.

ب) **أسس القياس**

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل لقياس القيمة العادلة للإستثمارات المدرج قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل.

ج) **العملة الرئيسية للمصرف**

يتم عرض وإظهار القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي بصفته العملة الرئيسية للمصرف، ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي.

د) **الأحكام والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الجوهرية**

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي يمكن أن تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المفصح عنها. كما يتطلب ذلك أن تقوم الادارة باستخدام تقديراتها حول عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. يتم تقويم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة، ويتم احتسابها استنادا الى الخبرات السابقة والعوامل الأخرى بما في ذلك الحصول على المشورة من الاستشاريين والأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقا للظروف.

فيما يلي بعض الحالات التي تستخدم فيها الادارة التقديرات والافتراضات والأحكام:-

1) **الانخفاض المتعلق بخسائر الإئتمان من التمويل**

يقوم المصرف، بشكل ربع سنوي، بمراجعة محافظ التمويل الخاصة به، بشكل خاص وجماعي، لتقييم خسائر الإنخفاض في قيمتها, ولتحديد فيما إن كان هناك دليل على وجود لخسائر إنخفاض في القيمة، يقوم المصرف بعمل تقديرات وأحكام للتأكد من وجود أية بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود إنخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة , ويمكن أن يشتمل هذا الدليل على بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود تغير سلبي في حالة السداد من قبل مجموعة من العملاء.

تقوم الإدارة باستخدام التقديرات بناءاً على الخبرات السابقة بشأن خسائر التمويل بعد الأخذ بعين الإعتبار خصائص مخاطر الإئتمان والدليل الموضوعي على وجود انخفاض مماثل لعمليات التمويل التي تضمنتها المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية, يتم، بصورة منتظمة، تقييم المنهجية والإفتراضات المستخدمة في تقدير

حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتقليل أية فروقات بين الخسائر المقدرة والفعلية.

2) **القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة**

تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق مالى نشط بإستخدام طرق التسعير. و في حالة استخدام طرق التسعير، بما في ذلك النماذج، في تحديد القيمة العادلة، فأنة يتم تفعيلها، و مراجعتها دوريا من قبل موظفين مؤهلين مستقلين عن الجهة التي قامت بإستحداثها. يتم معايرة كافة طرق التسعير للتأكد بأن المخرجات تعكس البيانات الفعلية و أسعار السوق المقارنة. و بقدر المستطاع، تستخدم طرق التسعير البيانات القابلة للملاحظة فقط. لكن النواحي المتعلقة بمخاطر الإئتمان (الخاصة بالمصرف و الطرف الأخر) و التقلبات و الأمور المتداخلة تتطلب من الإدارة إجراء التقديرات. إن تغير الإفتراضات المتعلقة بهذة العوامل ممكن إن تأثر على القيمة العادلة المسجلة للأدوات المالية.

3) **مبدأ الاستمرارية المحاسبي**

لقد قامت إدارة المصرف بتقييم مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها مقتنعة بانه يوجد لدى المصرف الموارد الكافية لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور, كما أنه لا علم لدى الإدارة بأية أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية المحاسبي,وعليه، تم المضي في إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

3. ملخص بأهم السياسات المحاسبية

- نورد أدناه السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة, تتمشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 كما هي موضحة في تلك القوائم المالية باستثناء التعديلات على المعايير والتفسيرات المذكورة أدناه والتي لم يكن لها تأثير مالي على القوائم المالية الموحدة للمصرف :-
- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) – الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة.
- التعديلات على معيار رقم (14) لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ومعيار المحاسبة الدولية رقم (19).
- التحسينات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) – الإفصاحات حول الأدوات المالية.
- التحسينات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية.

أ) **أسس إعداد القوائم المالية الموحدة**

تشتمل القوائم المالية الموحدة على حسابات مصرف الراجحي والشركات التابعة له (المجموعة) والتي يمتلك فيها المصرف حصة تزيد عن 50% من رأسمالها و يسيطر على سياساتها المالية والتشغيلية, تم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للمصرف باستخدام سياسات محاسبية متسقة.

الشركة التابعة هي تلك المنشأة التي يسيطر المصرف على سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من نشاطاتها، وبشكل عام ، يمتلك فيها حصة تزيد عن نصف رأس المال الذي يحق له التصويت, يتم توحيد الشركة التابعة اعتباراً من تاريخ إنتقال السيطرة على تلك الشركة الى المصرف ويتوقف توحيد الشركة التابعة عند انتقال السيطرة من المصرف , وتدرج نتائج الشركات التابعة المشتراه أو المستبعده خلال السنة،

إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الموحدة اعتباراً من تاريخ الشراء أو تاريخ الإستبعاد، حسبما هو ملائم.

يتم حذف الأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعة والايرادات والمصاريف الناتجة عن هذه المعاملات عند إعداد القوائم المالية الموحدة , كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010، تؤول حصة شركاء الأقلية في الشركات التابعة إلى مساهمين مفوضين لصالح المصرف، وبالتالي لم يتم إظهارها بصورة مستقلة في قائمة المركز المالي الموحدة أو قائمة الدخل الشامل الموحدة.

ب) الزكاة

يتم احتساب الزكاة في ضوء أحكام وقواعد فريضة الزكاة في المملكة العربية السعودية، وتعتبر التزاما على المساهمين، وبالتالي يتم خصمها من الأرباح الموزعة. يتم إحتساب الزكاة بناءا على حقوق الملكية أو صافي الدخل بإستخدام الأسس الواردة في أنظمة الزكاة، وفي حالة وجود أي فروقات بين احتساب المصرف وربط مصلحة الزكاة والدخل، فانه يتم قيدها على الاحتياطي العام.

جـ) تاريخ التداول

يتم إثبات كافة العمليات الإعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بشراء أو بيع الموجودات. تتطلب العمليات الإعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق.

د) العملات الأجنبية

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة حين إجراء تلك المعاملات، كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية كما في نهاية السنة الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم إظهار الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

تحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية الخاصة بالشركات التابعة المسجلة بالعملات الاجنبية الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة وتحوّل قوائم الدخل بالعملات الاجنبية للشركات التابعة بمتوسط أسعار التحويل السائدة خلال السنة.

تحول البنود غير النقدية المسجلة بالعملة الأجنبية و التى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بإستخدام سعر الصرف السائد بتاريخ بدء العملية، أما بالنسبة للبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة فيتم تحويلها بناءا على معدل التحويل عندما حددت قيمتها العادلة.

تسجل فروقات الترجمة الناتجة عن تحويل العملات ضمن حقوق المساهمين (اذا كانت جوهرية) عند بيع أى من الشركات الأجنبية، يتم تحويل فروقات الترجمة المجمعة المرتبطة بتلك الشركة من حقوق المساهمين الى قائمة الدخل الشامل تحت بند "مصاريف/دخول عمليات أخرى".

هـ) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المصرف نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

و) إثبات الايرادات

- يتم إثبات الايرادات من عمليات المتاجرة، والمرابحة، وبعض الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة والبيع بالتقسيط وتمويل الاستصناع و خدمات الفيزا بإستخدام العائد الفعلي على الأرصدة القائمة.
- يتم إثبات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمة, أما أتعاب الالتزامات لمنح التمويل التي غالباً ما يتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها، ويتم إثباتها كتسوية للعائد الفعلي عن عمليات التمويل عند استخدامها.
- يتم إثبات أتعاب المحافظ المدارة والخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى، على أساس نسبي زمني، طبقاً لعقود الخدمات المعنية.
- أما الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات والأموال وخدمات التخطيط المالي وخدمات حفظ الأوراق المالية والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى فترة معينة، فيتم إثباتها بشكل نسبي على مدى فترة الخدمة المقدمة .
- وفي الحالات التي لا يتوقع ان تؤدي فيها ارتباطات التمويل إلى استخدام التمويل، فإنه يتم إدراج أتعاب الالتزامات بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.
- يتم إثبات ايرادات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية استلامها.
- يتم إثبات أرباح / خسائر تحويل العملات الأجنبية عند اكتسابها / تكبدها.

ز) التمويل والإستثمار

يقدم المصرف لعملائه بعض المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفوائد والتي تشتمل على المتاجرة والبيع بالتقسيط والمرابحة، والإستصناع طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

يصنف المصرف عمليات التمويل والإستثمار على النحو التالي :

1 – مقتناه بالتكلفة المطفأة

تقاس هذه التمويلات و بعض الاستثمارات بالتكلفة المطفأة وهي تقابل تعريف القروض والسلف حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وتتكون من أرصدة حسابات المتاجرة، والبيع بالتقسيط، والإستصناع والمرابحة وعمليات الفيزا.

2 –مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الإستثمارات ضمن هذه الفئة ك "استثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة" أو "استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل" وذلك عند الإثبات الأولي لها, تقاس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة ويتم قيد التغير في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة. وتتكون من الأستثمارات، والصناديق الإستثمارية، والإستثمارات الأخرى.

يتم إثبات التمويل المسجل بالتكلفة المطفأة، في الأصل، بالقيمة العادلة، ويعاد قياسه لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

ح) **الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية**

يتم، بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة، إجراء تقويم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على إنخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية, وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات لذلك الأصل وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم إثباتها بإحتساب التغيرات في قيمتها الدفترية، ويتم تسوية القيمة الدفترية للموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة مباشرة أو من خلال إستخدام حساب مخصص ويدرج مبلغ التسوية في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

يتم تقويم المخصصات الخاصة لكافة التمويلات بصورة فردية, يتطلب ذلك من الادارة أن تقوم بممارسة اجتهاد أثناء تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بذلك التمويل، لتحديد حجم المخصص المطلوب له, تعتمد هذه التقديرات بشكل أساسي على افتراضات تتعلق بالعديد من العوامل التي تتطلب بدورها درجات مختلفة من الاجتهاد وعدم التأكد، كما أن النتائج الفعلية يمكن أن تختلف، مما يتطلب إجراء تغييرات في هذه المخصصات مستقبلا. اضافة للمخصصات الخاصة المبينة أعلاه، يقوم المصرف بتجنيب مخصصات إضافية للمحفظة لقاء الانخفاض في قيمة كل نوع من أنواع التمويلات, يتم تجنيب هذه المخصصات لقاء الخسائر، عند وجود دليل موضوعي يشير إلى وجود خسائر غير محددة في تاريخ قائمة المركز المالي, يتم تقدير مبالغ تلك المخصصات على أساس حالات الاخفاق السابقة للجهات المستثمر معها والتصنيفات الائتمانية لتلك الجهات مع الاخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة.

تشتمل الأسس والمعايير المتبعة من قبل المصرف للتأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع خسائر الإنخفاض في القيمة على ما يلي :-

- التأخر في سداد أصل المبلغ أو الربح المتعاقد عليه
- الصعوبات التي يواجهها العميل في توفير التدفقات النقدية
- عدم الالتزام بتعهدات أو شروط السداد
- الشروع في إتخاذ إجراءات التصفية ضد العميل
- انخفاض مستوى الموقف التنافسي للعميل
- انخفاض قيمة الضمانات

وفي حالة عدم إمكانية تحصيل مبلغ التمويل، فانه يتم شطبه من مخصص الإنخفاض في القيمة الخاص به, تشطب هذه التمويلات بعد اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية وتحديد مبلغ الخسارة.

وإذا ما تبين لاحقاً انخفاض مبلغ خسائر الإنخفاض وان هذا الإنخفاض يعود إلى أحداث وقعت بعد إثبات خسائر الإنخفاض (مثل تحسن مستوى التصنيف الائتماني للعميل)، فانه يتم عكس قيد خسارة الإنخفاض المثبتة سابقاً وذلك بتسوية حساب المخصص, ويتم إثبات عكس القيد هذا في قائمة الدخل الشامل تحت بند " مخصص انخفاض القيمة ".

لا يتم شطب الموجودات المالية الا بعد استنفاذ كافة الوسائل الممكنة لتحصيلها.

ط) التوقف عن إثبات الموجودات والمطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات المالية أو عند قيام المصرف بنقل غالبية المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية تلك الموجودات.

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استنفاذها، أي عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

ى) حسابات العملاء الجارية المدينة

يتم قياس حسابات العملاء الجارية المدينة، والتي لا تحمل أية عمولات، بالتكلفة المطفأة ناقصا أية مبالغ مشكوك في تحصيلها ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

ك) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الإستهلاك والإطفاء المتراكم, علما بأنه لا يتم إستهلاك الأراضي المملوكة, يتبع المصرف طريقة القسط الثابت في احتساب إستهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

تحسينات على أرض مستأجرة	حسب فترة التأجير التعاقدية
مباني	33 سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	3 سنوات
معدات وأثاث	3 – 10 سنوات

يتم، بتاريخ كل قائمة مركز مالي، مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للموجودات ومن ثم تعديلها إذا لزم الأمر.

تحدد الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستبعاد و ذلك بمقارنة متحصلات الاستبعادات مع القيمة الدفترية، و يتم ادراجها في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم امكانية استرداد قيمتها الدفترية, يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات فوراً إلى القيمة القابلة للإسترداد لها وذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للإسترداد له.

ل) ودائع العملاء

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع العملاء، والتي لاتحمل أية عمولات، بالقيمة العادلة للمبلغ المستلم، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

م) **الضمانات**

يقوم المصرف خلال دورة أعماله العادية بمنح ضمانات مالية تتضمن اعتمادات مستندية، خطابات ضمان وقبولات. يتم في الأصل، اثبات قيمة العلاوة المستلمة كمطلوبات ضمن ودائع العملاء في القوائم المالية الموحدة, يتم قياس التزام المصرف تجاه كل ضمان بالعلاوة المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لسداد الالتزامات المالية الناتجة من الضمانات، أيهما أكبر, تدرج أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة.

ن) **المخصصات**

يتم تكوين مخصصات عندما يكون لدى المصرف التزام قانوني حالي أو التزام بناء قائم نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب استخدام الموارد المتدفقة بما فيها المنافع الاقتصادية لسداد هذا الالتزام وأيضاً عندما يكون بالإمكان عمل تقدير للمبلغ يمكن الاعتماد عليه.

س) **محاسبة عقود الإيجار**

تعتبر عقود الإيجار التي يبرمها المصرف بصفته مستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الشامل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

كما تعتبر عقود الإيجار التي يبرمها المصرف بصفته مؤجراً عقود إيجار تشغيلية.

ع) **النقد وما في حكمه**

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يعرف النقد وما في حكمه بأنه تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الوديعة النظامية، كما يشتمل أيضا على الأرصدة لدى البنوك التي تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء.

ف) **الإيرادات الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الشامل الموحدة**

وفقاً لقرارات الهيئة الشرعية، تستبعد إيرادات العمولات الخاصة المستلمة من قبل المصرف من الدخل وتدرج ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة وتصرف على أعمال خيرية.

ص) **مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين**

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المصرف وفق أسس إكتوارية طبقاً لأحكام نظام العمل والعمال السعودي والمتطلبات التنظيمية المحلية.

ق) **أموال المضاربة**

تقوم المجموعة بعمليات المضاربة لحساب العملاء وتعتبرها المجموعة إستثمارات مقيدة وتظهر أرصدتها ضمن الحسابات النظامية خارج القوائم المالية الموحدة كما تظهر حصة

المجموعة من الأرباح التي تتقاضاها مقابل ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة للمجموعة.

ر) **خدمات ادارة الاستثمار**

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائه والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الاستثمار لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة, ان حصة المجموعة في هذه الصناديق مدرجة ضمن الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة خلال قائمة الدخل الشامل، تدرج الأتعاب المكتسبة ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة للمجموعة.

ش) **تعريف منتجات المصرف**

يقدم المصرف لعملائه منتجات مصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفوائد طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية فيما يلي وصف لبعض المنتجات التمويلية.

تمويل متاجرة : يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبة بشراء بضاعة أو أصل وبيعه للعميل بناء على وعد منه بالشراء بثمن مؤجل يزيدعن الثمن النقدي ويصبح العميل مديناً للمصرف بثمن البيع لمدة الأجل المتفق عليها في العقد.

تمويل بيع بالتقسيط: يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبة بشراء البضاعة أو الأصل وبيعه للعميل بثمن مؤجل يزيد عن ثمنها نقداً ويصبح العميل مديناً للمصرف بثمن البيع ويقوم العميل بسداد قيمة البيع على أقساط متفق عليها في العقد.

تمويل استصناع : يمثل عقداً يقوم المصرف بموجبه بتصنيع سلعة معينة بناءاً على طلب العميل وموصوفة ومحددة بذمة المصرف ويصبح العميل مديناً للمصرف بثمن الاستصناع الذي يراعي فيه تغطية التصنيع بالاضافة الى الربح.

تمويل مرابحة : يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبة بشراء سلعة أو أصل معين وبيعه للعميل بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم متفق عليه مع العميل أي معلومية الربح والثمن كلاً على حدة للعميل .

4. نقد و أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

يتكون النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
النقد فى الصندوق	6,186,518	5,329,888
وديعة نظامية	10,678,461	9,361,272
حسابات جارية	3,554,488	4,784,036
الإجمالى	**20,419,467**	**19,475,196**

يتعين على المصرف وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء واستثمارات العملاء لأجل وحسابات العملاء الأخرى تحسب في نهاية كل شهر ميلادي.

إن الوديعة النظامية أعلاه غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمصرف، و بالتالى فإنها لا تعتبر جزءا من النقد و ما يماثلة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

5. مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
حسابات جارية	1,285,458	1,440,118
متاجرة	13,314,329	9,677,421
الإجمالى	14,599,787	11,117,539

لا توجد ضمن المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أرصدة متأخرة السداد أو أرصدة انخفضت قيمتها كما فى 31 ديسمبر 2011 و 2010.

6. صافي التمويل

6-1 التمويل

أ) يتكون صافي التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية

	2011			2010
	الإجمالي	المخصص	الصافي	الصافي
تمويل مسجل بالتكلفة المطفأة				
متاجرة شركات	31,441,547	(1,332,841)	30,108,706	29,614,767
بيع بالتقسيط	99,662,914	(1,444,782)	98,218,132	76,959,797
مرابحة	12,289,833	(756,858)	11,532,975	12,326,844
فيزا	556,400	(21,151)	535,249	686,362
استصناع	557	-	557	476,897
المجموع	143,951,251	(3,555,632)	140,395,619	120,064,667

ب) فيما يلي تحليلا لصافي التمويل كما في 31 ديسمبر من حيث توزيعها داخل وخارج المملكة:

بآلاف الريالات السعودية

البيـــان	2011						2010
	متاجرة شركات	بيع بالتقسيط	مرابحة	فيزا	استصناع	المجموع	المجموع
داخل المملكة	31,441,547	99,524,825	7,674,994	551,951	557	139,193,874	116,332,455
خارج المملكة	-	138,089	4,614,839	4,449	-	4,757,377	7,348,285
الإجمالي	31,441,547	99,662,914	12,289,833	556,400	557	143,951,251	123,680,740
المخصص	(1,332,841)	(1,444,782)	(756,858)	(21,151)	-	(3,555,632)	(3,616,073)
الصافي	**30,108,706**	**98,218,132**	**11,532,975**	**535,249**	**557**	**140,395,619**	**120,064,667**

ج) فيما يلي تحليل بمخاطر تركيز صافي التمويل ومخصص التمويل حسب القطاعات الإقتصادية الرئيسية التالية كما في 31 ديسمبر:

2011

بآلاف الريالات السعودية

	التمويلات العاملة	التمويلات غير العاملة	المخصص	صافي التمويلات
تجـــــارى	20,260,970	790,883	(710,377)	20,341,476
صناعـــــى	10,525,218	-	-	10,525,218
بناء وإنشاءات	14,336,863	967,550	(819,446)	14,484,967
شخـــصية	84,968,642	637,521	(279,023)	85,327,140
خدمـــات	8,551,611	-	-	8,551,611
زراعة وأسماك	109,589	-	-	109,589
أخـــرى	2,802,404	-	-	2,802,404
الإجمـــالى	**141,555,297**	**2,395,954**	**(1,808,846)**	**142,142,405**
مخصص إضافى للمحفظة			(1,746,786)	(1,746,786)
الرصـــيد			(3,555,632)	140,395,619

2010

بآلاف الريالات السعودية

	التمويلات العاملة	التمويلات غير العاملة	المخصص	صافي التمويلات
تجـــــــارى	22,391,211	1,904,211	(802,984)	23,492,438
صناعـــــــى	7,974,369	–	–	7,974,369
بناء وإنشاءات	12,151,974	41,438	(15,249)	12,178,163
شخـــــصية	65,060,527	716,521	(249,728)	65,527,320
عام (حكومى)	512,606	–	–	512,606
خدمـــــات	9,809,206	–	–	9,809,206
زراعة وأسماك	1,674,734	–	–	1,674,734
أخـــــرى	1,443,943	–	–	1,443,943
الإجمـــــالى	**121,018,570**	**2,662,170**	**(1,067,961)**	**122,612,779**
مخصص إضافى للمحفظة			**(2,548,112)**	**(2,548,112)**
الرصـــــيد			**(3,616,073)**	**120,064,667**

د) يعكس الجدول أدناه تحليل فئات التمويل كما تظهر في قائمة المركز المالي وبحسب قطاعات الاعمال الرئيسية للمصرف، كما في 31 ديسمبر:

2011

آلاف الريالات السعودية

	أفراد	شركات	اجمالي
متاجرة شركات	–	31,441,547	31,441,547
بيع بالتقسيط	92,087,304	7,575,610	99,662,914
مرابحـــــــة	2,861,348	9,428,485	12,289,833
فـــــــيزا	556,400	–	556,400
استصـــــناع	–	557	557
المجموع	**95,505,052**	**48,446,199**	**143,951,251**
ناقصا: المخصص	(2,198,216)	(1,357,416)	(3,555,632)
صافى التمويل	**93,306,836**	**47,088,783**	**140,395,619**

2010

آلاف الريالات السعودية

	أفراد	شركات	اجمالي
متاجرة شركات	-	31,157,077	31,157,077
بيع بالتقسيط	71,260,471	7,028,572	78,289,043
مرابحـــــة	3,054,799	10,015,048	13,069,847
فـــــيزا	687,876	-	687,876
استصـــناع	-	476,897	476,897
المجموع	**75,003,146**	**48,677,594**	**123,680,740**
ناقصا: المخصص	(2,049,188)	(1,566,885)	(3,616,073)
صافي التمويل	**72,953,958**	**47,110,709**	**120,064,667**

هـ) يبين الجدول أدناه ملخصاً بأرصدة التمويل وذلك حسب الأرصدة غير المتأخرة والمتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها و كذلك الأرصدة التي انخفضت قيمتها وبحسب قطاعات الأعمال الرئيسية للمصرف، كما في 31 ديسمبر:

2011

آلاف الريالات السعودية

	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها	الاجمالي	المخصص	الصافي
أفـــراد	93,815,890	446,047	1,243,115	95,505,052	(2,198,216)	93,306,836
شركـات	46,899,025	394,335	1,152,839	48,446,199	(1,357,416)	47,088,783
الاجمالي	**140,714,915**	**840,382**	**2,395,954**	**143,951,251**	**(3,555,632)**	**140,395,619**

2010

آلاف الريالات السعودية

	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها	الاجمالي	المخصص	الصافي
أفـــراد	73,602,616	145,098	1,255,432	75,003,146	(2,049,188)	72,953,958
شركـات	46,626,818	644,038	1,406,738	48,677,594	(1,566,885)	47,110,709
الاجمالي	**120,229,434**	**789,136**	**2,662,170**	**123,680,740**	**(3,616,073)**	**120,064,667**

لم يتم اعتبار التمويل المتأخر السداد لمدة تقل عن 90 يوماً كتمويل منخفض القيمة ما لم تتوفر معلومات أخرى بخلاف ذلك.

ان الأرصدة غير متأخرة السداد والمتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها تمثل اجمالي أرصدة التمويل العاملة.

و) يبين الجدول التالي تحليلا بجودة التمويل متأخر السداد لغاية 90 يوم والذي لم تنخفض قيمته كما في 31 ديسمبر:

2011

	آلاف الريالات السعودية		
	أفراد	شركات	اجمالي
تمويلات عاملة – مقبولة	415,186	283,857	699,043
تمويلات عاملة – تحت الملاحظة	30,861	110,478	141,339
الإجمالي	**446,047**	**394,335**	**840,382**

2010

	آلاف الريالات السعودية		
	أفراد	شركات	اجمالي
تمويلات عاملة – مقبولة	130,741	640,911	771,652
تمويلات عاملة – تحت الملاحظة	14,357	3,127	17,484
الإجمالي	**145,098**	**644,038**	**789,136**

ان التمويلات ضمن فئة مقبولة هي تمويلات عاملة، ولها خصائص أساسية هامة ، وتشتمل على تلك التي لم تظهر حالات ضعف فعلية أو محتملة .
تتضمن فئة تحت الملاحظة تمويلات عاملة، إن أصل المبلغ لهذة التحويلات وعوائد الأرباح غير مستحقة السداد، الا أنها تتطلب من الادارة ابداء مزيد من الاهتمام بشأن أي حالات ضعف مالية أو غير مالية قد تحدث مستقبلا نتيجة لانخفاض التوقعات المتعلقة بالسداد وبالتالي عدم سداد أصل المبلغ أو عوائد الأرباح، ان التمويلات تحت الملاحظة لا تعرض المصرف الى مخاطر كافية لأن يتم تخفيض تصنيفها.

ز) يبين الجدول التالي تحليلا بأعمار التمويل المتأخر السداد و الذي لم تنخفض قيمته كما في 31 ديسمبر:

2011

	آلاف الريالات السعودية		
	أفراد	شركات	اجمالي
الأعمار			
متأخرة السداد لغـــــاية 30 يوم	243,983	244,117	488,100
متأخرة السداد ما بين 31–60 يوما	171,203	39,740	210,943
متأخرة السداد ما بين 61–90 يوما	30,861	110,478	141,339
الاجمالي	**446,047**	**394,335**	**840,382**
القيمة العادلة للضمانات	–	1,915,364	1,915,364

2010

آلاف الريالات السعودية

	أفراد	شركات	اجمالي
الأعمار			
متأخرة السداد لغـــــاية 30 يوم	111,050	492,272	603,322
متأخرة السداد ما بين 31–60 يوما	19,691	148,639	168,330
متأخرة السداد ما بين 61–90 يوما	14,357	3,127	17,484
الاجمالي	145,098	644,038	789,136
القيمة العادلة للضمانات	-	491,351	491,351

تحدد القيمة العادلة للضمانات وفق الأسعار المتداولة وطرق تقييم أخرى (حسب توفرها).

ج) يبين الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها بصورة فردية، وكذلك القيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها والتي يحتفظ بها المصرف كما في 31 ديسمبر :

2011

آلاف الريالات السعودية

	أفراد	شركات	اجمالي
تمويل انخفض قيمته بشكل فردي	-	1,152,839	1,152,839
القيمة العادلة للضمانات	-	1,302,217	1,302,217

2010

آلاف الريالات السعودية

	أفراد	شركات	اجمالي
تمويل انخفض قيمته بشكل فردي	-	1,406,738	1,406,738
القيمة العادلة للضمانات	-	582,250	582,250

يحتفظ المصرف بشكل عام خلال عمليات التمويل بضمانات لتقليل مخاطر الإئتمان المتعلقة بالتمويل, وتشتمل هذه الضمانات على ودائع العملاء، وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية، وأسهم محلية ودولية، وعقارات، وممتلكات ومعدات و أخرى, يتم الإحتفاظ بهذه الضمانات، بشكل أساسي، مقابل عمليات التمويل الشخصية والتجارية، كما تتم ادارتها لمواجهة المخاطر المتعلقة بعمليات التمويل.

ط) يبين الجدول أدناه جودة التمويلات غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها:

	2011 آلاف الريالات السعودية	2010 آلاف الريالات السعودية
تصنيف مخاطر (1)	-	-
تصنيف مخاطر (2)	-	-
تصنيف مخاطر (3)	10,437,056	9,283,000
تصنيف مخاطر (4)	44,980,424	36,062,000
تصنيف مخاطر (5)	57,459,210	47,563,000
تصنيف مخاطر (6)	20,850,663	20,066,000
تصنيف مخاطر (7)	6,987,562	7,255,434
الإجمالي	**140,714,915**	**120,229,434**

- تصنيف مخاطر (1) استثنائي

العملاء من ذوي المكانة الائتمانية، ويعتبرون في أعلى مستوى لجودة الائتمان.

- تصنيف مخاطر (2) ممتاز

العملاء في أعلى مستويات الجودة الائتمانية، في الوقت الراهن ومستقبلا, وتكاد لا توجد مخاطر في منح تسهيلات لهذه الفئة, فالتدفقات النقدية تعكس بصورة استثنائية ومستقرة هامش كبير من الحماية، كما أن التدفق النقدي المتوقع يظهر معدلات قوية لهامش الحماية والسيولة في تغطية خدمة الدين، مؤشرات المراكز المالية قوية جداً مع موجودات ذات نوعية ممتازة من حيث القيمة والسيولة.

- تصنيف مخاطر (3) متفوق

العملاء الذين يتمتعون بدرجة ائتمان عالية وهم يمثلون الجانب الأدنى للمستوى الأعلى للجودة الائتمانية ، ولكن جودة الائتمان المتوقعة ممتازة, كما أن جودة الموجودات والسيولة جيدة جدا, وقوة مستمرة لاستيعاب الدين وخدمته, و لكن هناك بعض العوامل قد تكون موجودة وتوحي أن العميل يمكن أن لا يكون خالي من مشاكل مؤقتة في وقت ما بالمستقبل.

- تصنيف مخاطر (4) جيد

العملاء الذين يعتبرون أعلى مستويات الجودة المتوسطة ويتصفون بجودة ائتمانية ممتازة، و مؤشرات مخاطر قليلة، عناصر القوة متمثلة في السيولة النقدية واستقرار هوامش الربح والتدفق النقدي، و تنوع الأصول وعدم الاعتماد على نوع واحد من النشاط.

- تصنيف مخاطر (5) مرضية

تشمل العملاء المصنفين ضمن مستويات جودة ائتمان فوق المتوسط مع هامش أقل لتغطية خدمة الدين مع انخفاض لبعض عناصر القوة , وتتمثل عناصر القوة في جودة الموجودات ، وسيولة مرضية، وقدرة متوسطة لاستيعاب وتغطية خدمة الدين, و قوة كافية ومرونة مالية تعوضان سنوات الخسارة أو أنخفاض الأرباح.

- تصنيف مخاطر (6) مقبولة

تشمل العملاء المصنفين الذين عائداتهم في انخفاض، مع وجود صعوبات في التدفقات النقدية وضعف العوامل الأساسية في السوق تشير الى مخاطر أعلى من المتوسط, وقدرة محدودة للحصول على تمويل اضافي مع تغطية متواضعة لخدمة الدين بالاضافة الى جودة موجودات وهامش ربح وحصة سوق أقل من المتوسط, أداء العملاء يعتبر مرضي ولكن يمكن أن يتأثر سلباً بعوامل معاكسة مثل انخفاض في جودة وكفاية الضمانات.

- تصنيف مخاطر (7) مخاطر عالية جداً

يخضع العملاء تحت هذا التصنيف بالمجمل لظروف تجارية غير مرغوب فيها تشكل مخاطر ائتمان غير مناسبة ولا مبرر لها ولكن ليس الى درجة مبررة لتصنيف العميل دون المستوى المطلوب ,حيث لم يتكبد خسارة للأرباح أو المبلغ الأصلي, وقد تتضمن نقاط الضعف المحتملة لضعف الظروف المالية، وعدم كفاية مصادر التمويل، أو عدم وجود ضمانات ومعلومات ومستندات ائتمانية كافية, هذه الفئة لا يمكن تمييزها وتعتبر ضمن الفئة المتوسطة, و لن يتم منح تمويلات جديدة أو زيادة التمويلات القائمة لهذه الفئة.

6-2 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل

تتلخص حركة مخصص الانخفاض في قيمة التمويل خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر بما يلي:

	آلاف الريالات السعودية		
2011	أفراد	شركات	اجمالي
الرصيد فى بداية السنة	2,049,188	1,566,885	3,616,073
مضاف خلال السنة *	970,045	645,002	1,615,047
الاستبعادات و ديون مشطوبة	(821,017)	(854,471)	(1,675,488)
الرصيد في نهاية السنة	**2,198,216**	**1,357,416**	**3,555,632**

* لا يشمل المضاف خلال السنة مبلغ 30,095 ألف ريال، و الذي يمثل اضافات مخصص للاستثمارات.

	آلاف الريالات السعودية		
2010	أفراد	شركات	اجمالي
الرصيد فى بداية السنة	2,178,601	2,013,647	4,192,248
مضاف خلال السنة	705,116	1,203,702	1,908,818
الاستبعادات و ديون مشطوبة	(834,529)	(1,650,464)	(2,484,993)
الرصيد في نهاية السنة	**2,049,188**	**1,566,885**	**3,616,073**

7. الاستثمارات

يتكون صافي الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعوديـــة	2010 بآلاف الريالات السعوديـــة
استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة:		
مرابحات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	35,524,923	25,598,479
مجموع استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة	**35,524,923**	**25,598,479**
استثمارات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:		
صكـــــــوك	1,310,097	1,007,539
أسهم شركـــات	789,841	711,340
صناديق استثمارية	482,975	400,537
متنوعـــــــة	694,656	528,987
مجموع استثمارات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	**3,277,569**	**2,648,403**
مجموع الأستثمارات	**38,802,492**	**28,246,882**

ان الاستثمارات المذكورة أعلاه والمدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل تمثل أدوات مالية تم تخصيصها بالقيمة العادلة وذلك وفقاً للاستراجية الموثقة لادارة المخاطر بالمصرف.

وتشمل الاستثمارات في شركات على استثمارات متداولة قدرها 766 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 688 مليون).

لا توجد ضمن الاستثمارات أرصدة متأخرة السداد أو أرصدة انخفضت قيمتها كما في 31 ديسمبر 2011.

فيما يلي تحليل الاستثمارات حسب الأطراف :

	2011 بآلاف الريالات السعوديـــة	2010 بآلاف الريالات السعوديـــة
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	35,524,923	25,598,479
شـــــركات	766,394	674,587
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	23,447	36,753
أخـــــــري	2,487,728	1,937,063
مجموع الأستثمارات	**38,802,492**	**28,246,882**

8. صافي حسابات العملاء الجارية المدينة

يتكون صافي حسابات العملاء الجارية المدينة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
حسابات العملاء الجارية المدينة (داخل المملكة)	397,909	362,062
ناقصا: المخصص	(21,968)	(50,000)
صافي حسابات العملاء الجارية المدينة	**375,941**	**312,062**

9. صافي الممتلكات والمعدات

يتكون صافي الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية

	الاراضي	المباني	تحسينات على مباني وأرض مستأجرة	المعدات والأثاث	الاجمالي 2011	الاجمالي 2010
التكلفة:						
في 1 يناير	1,348,080	1,287,152	575,892	2,012,708	5,223,832	4,919,362
الاضافات خلال السنة	134.682	98.448	119.387	290.679	643.196	572.948
الإستبعادات	(6.430)	(850)	–	(6,531)	(13.811)	(268.478)
في 31 ديسمبر	1,476,332	1,384,750	695,279	2,296,856	5,853,217	5,223,832
الاستهلاك والإطفاء المتراكم:						
في 1 يناير	–	107,359	396,608	1,325,002	1,828,969	1,737,205
الأستهلاك للسنة	–	35.957	119.426	252.432	407.815	349,239
الإستبعادات	–	(850)	–	(6,239)	(7,089)	(257,475)
في 31 ديسمبر	–	142,466	516,034	1,571,195	2,229,695	1,828,969
صافي القيمة الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2011	1,476,332	1,242,284	179,245	725,661	3,623,522	
في 31 ديسمبر 2010	1,348,080	1,179,793	179,284	687,706		3,394,863

تشتمل المباني على أعمال تحت التنفيذ قدرها 102 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 195 مليون ريال سعودي).

10. صافي الموجودات الأخرى

يتكون صافي الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
شيكات تحت التحصيل	844,042	311,569
دفعات مقدمة للغير	286,212	302,463
مدينون متنوعون	922,821	834,892
مصاريف مدفوعة مقدما	209,694	167,344
ايرادات مستحقة	201,193	118,911
أخرى	152,588	514,488
الاجمالى	**2,616,550**	**2,249,667**
ناقصا: المخصص	(19,966)	(19,966)
صافى موجودات أخرى	**2,596,584**	**2,229,701**

11. المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى حسب نوعها كما في 31 ديسمبر مما يلي :

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
حسابات جارية	4,565,842	3,273,606
استثمارات بنوك لاجل	2,454,939	2,140,575
الإجمالي	**7,020,781**	**5,414,181**

كما تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر من أرصدة داخل وخارج المملكة كما يلي :

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
داخل المملكة	1,709,066	1,059,993
خارج المملكة	5,311,715	4,354,188
الإجمالي	**7,020,781**	**5,414,181**

12. ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء حسب العملات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
ريال سعودى	168,647,170	139,069,069
عملات أجنبية	4,782,295	3,994,968
الإجمالي	**173,429,465**	**143,064,037**

كما تتكون ودائع العملاء حسب نوعها كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
ودائع عملاء جارية	164,817,558	130,902,994
استثمارات عملاء لأجل	5,726,461	9,527,096
حسابات عملاء أخرى	2,885,446	2,633,947
الإجمالى	**173,429,465**	**143,064,037**

يمثل رصيد حسابات عملاء أخرى تأمينات الاعتمادات وخطابات الضمان والشيكات المقبولة والحوالات.

13. المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
دائنون	4,435,985	3,417,895
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	533,594	477,301
مصروفات مستحقة	415,949	268,193
الأعمال الخيرية (أنظر إيضاح 30)	20,308	4,923
أخرى	2,136,273	1,876,591
الإجمالي	**7,542,109**	**6,044,903**

14. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به، والمصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010 من 1,500 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال للسهم الواحد.

15. الاحتياطي النظامي والعام

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف بتحويل ما لا يقل عن 25٪ من صافي دخل السنة الى الإحتياطي النظامي, ويجوز للمصرف التوقف عن إجراء هذا التحويل عندما يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع, إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

كذلك يقوم المصرف بتجنيب احتياطي عام لمواجهة المخاطر المصرفية العامة والزكاة وغيرها، إن وجدت.

وافقت الجمعية العمومية للمصرف في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 13 ربيع الأول 1431هـ (الموافق 27 فبراير 2010م) على تحويل مبلغ 366,5 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة الى الاحتياطي العام, قام المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م باستغلال هذا المبلغ في مواجهة الالتزامات الزكوية.

16. الإرتباطات والإلتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

بتاريخ 31 ديسمبر 2011، يوجد عدد من الدعاوى القضائية المقامة ضد المصرف، تم تكوين مخصصات لقاء بعض هذه الدعاوى بناءً على تقدير المستشارين القانونيين للمصرف.

ب) الارتباطات الرأسمالية

بلغت الإرتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 116.8 مليون ريال سعودي (2010: 119,7 مليون ريال سعودي) تتعلق بعقود تطوير وتحديث الحاسب الآلي، ومبلغ 103.4 مليون ريال سعودي (2010: 46 مليون ريال سعودي) تتعلق بانشاء فروع جديدة و بإجراء تحسينات على بعض الفروع الحالية.

ج) التعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها, تتكون التعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان بشكل أساسي من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والقبولات والإلتزامات لمنح الإئتمان غير المستخدم, إن خطابات الضمان والإعتمادات المستندية – التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المصرف بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بإلتزاماته تجاه الأطراف الأخرى – تحمل نفس مخاطر الإئتمان التي تحملها التمويلات.

إن الإعتمادات المستندية – التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال وفق شروط وأحكام خاصة – مضمونة بالبضاعة التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل, تمثل القبولات تعهدات المصرف لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء.

أما المتطلبات النقدية بموجب خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المصرف قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الإتفاقية.

تمثل الإلتزامات لمنح الإئتمان الجزء غير المستخدم من الإئتمان الممنوح على شكل تمويلات وضمانات واعتمادات مستندية, وفيما يتعلق بمخاطر الإئتمان المتعلقة بالإلتزامات لمنح الإئتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل الإلتزامات غير المستخدمة، لكن يتوقع أن يكون مبلغ الخسارة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول أقل كثيرا من إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة لأن معظم الإلتزامات لمنح الإئتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير إئتمان محددة, إن إجمالي الإلتزامات القائمة لمنح الإئتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الإلتزامات يتم إنتهاء مدتها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1- فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية لقاء الإلتزامات المحتملة كما في 31 ديسمبر:

2011

	بآلاف الريالات السعودية				
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الاعتمادات المستندية والقبولات	1,070,883	711,273	176,670	1,838,933	3,797,759
خطابات الضمان	31,964	785,075	3,579,411	1,483,519	5,879,969
إلتزامات غير قابلة للنقض لمنح الإئتمان	181,402	1,488,601	3,067,746	968,670	5,706,419
الإجمالي	**1,284,249**	**2,984,949**	**6,823,827**	**4,291,122**	**15,384,147**

2010

	بآلاف الريالات السعودية				
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الاعتمادات المستندية و القبولات	3,978,724	609,319	45,687	-	4,633,730
خطابات الضمان	4,326,727	979,001	967,392	90,474	6,363,594
إلتزامات غير قابلة للنقض لمنح الإئتمان	1,424,075	1,502,051	2,162,094	2,079,649	7,167,869
الإجمالي	**9,729,526**	**3,090,371**	**3,175,173**	**2,170,123**	**18,165,193**

2- فيما يلي تحليلاً للإلتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	**2010** بآلاف الريالات السعودية
شركات	9,282,221	13,624,861
بنوك ومؤسسات مالية وأخرى	6,101,926	4,540,332
الإجمالي	**15,384,147**	**18,165,193**

د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي قام بها المصرف كمستأجر:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
أقل من سنة واحدة	22,548	21,845
من سنة الى 5 سنوات	102,442	86,399
أكثر من 5 سنوات	40,740	35,459
الإجمالي	**165,730**	**143,703**

17. صافي الدخل من التمويل والاستثمارات

يتكون صافي الدخل من التمويل والاستثمارات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
التمويل		
متاجرة شركات	1,317,524	1,619,716
بيع بالتقسيط	6,942,975	6,714,292
مرابحـــــــة	660,758	691,929
استصنـــــاع	22,685	65,413
الاستثمارات و أخرى		
مرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي	201,067	141,829
متاجرة مع البنوك	136,412	100,945
دخل الصكوك	42,976	18,641
اجمالي دخل التمويل والاستثمارات	**9,324,397**	**9,352,765**
عائدات مدفوعة لاستثمارات عملاء لأجل	(254,454)	(230,348)
صافي دخل التمويل والاستثمارات	**9,069,943**	**9,122,417**

18. صافي أتعاب الخدمات المصرفية

فيما يلي تحليلاً لصافي اتعاب الخدمات المصرفية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
دخل الأتعاب		
ايرادات أنظمة خدمة المدفوعات	469,312	387,903
ايرادات خدمات الأسهم	339,169	223,052
ايرادات الحوالات	311,470	273,646
ايرادات البطاقات الائتمانية	154,492	117,354
إيرادات أتعاب المضاربة	57,593	50,073
أخرى	1,611,807	1,076,404
أجمالى دخل الأتعاب	**2,943,843**	**2,128,432**
مصاريف الأتعاب		
مصاريف أنظمة خدمة المدفوعات	(557,134)	(429,432)
مصاريف خدمات الاسهم	(88,315)	(64,616)
أجمالى مصاريف الأتعاب	**(645,449)**	**(494,048)**
صافى دخل الأتعاب	**2,298,394**	**1,634,384**

19. دخل العمليات الأخرى

فيما يلي تحليل لدخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
ديون مشطوبة مستردة	169,462	155,231
توزيعات أرباح	33,288	22,100
ربح بيع استثمارات متنوعة	27,168	12,364
صافى إيرادات أخرى	105,029	77,964
الاجمالى	**334,947**	**267,659**

20. الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين

فيما يلي تحليل للرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر :

بآلاف الريالات السعودية

2011	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة	تعويضات متغيرة مدفوعة		
			نقدا	أسهم	اجمالي
المديرين التنفيذيين	28	36,881	11,339	-	48,220
الموظفين العاملين في ادارة االمخاطر	253	64,393	1,791	-	66,184
الموظفين العاملين في ادارة الرقابة	243	82,269	5,960	-	88,229
موظفين أخرين	8758	1,341,785	189,337	-	1,531,122
موظفين خارجيين	979	111,102	30,515	-	141,617
الاجمالي	**10261**	**1,636,430**	**238,942**	**-**	**1,875,372**
التعويضات المتغيرة المستحقة في 2011	-	26,431	24,407	-	50,838
مكافآت أخرى متعلقة بالموظفين	-	34,646	-	-	34,646
الأجمالي	**10261**	**1,697,507**	**263,349**	**-**	**1,960,856**

تبعا لكون المملكة العربية السعودية عضوا في مجموعة العشرين (جي – 20)، فقد صدرت التعليمات بأن جميع المؤسسات المالية في المملكة يجب أن تلتزم بمبادئ ومعايير اتفاقية بازل الثانية (Basel II) ومجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board).

وأصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، كمنظم مالي للمؤسسات المالية السعودية، نظامها تحول التعويضات والمكافآت وما يتماشى مع مبادئ ومعايير اتفاقية بازل الثانية ومجلس الاستقرار المالي.

وفي ضوء تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بالتعويضات والمكافآت قام المصرف بإصدار سياسة التعويضات و المكافآت وقد تم تنفيذها بعد موافقة مجلس الادارة عليها.

يغطي نطاق هذه السياسة مصرف الراجحي وجميع شركاته التابعة (المحلية والدولية) و التي تعمل ضمن القطاع المالي, ويشمل ذلك كل من الموظفين الرسميين وموظفي التعاقدات الدائمة والمؤقتة ومقدمي الخدمات (المشاركة في المخاطر ، إذا سمحت مؤسسة النقد العربي السعودي بالاستعانة بمصادر خارجية).

وتمشيا مع المؤسسات المصرفية الأخرى في المملكة العربية السعودية قام مصرف الراجحي باستخدام مزيجا من التعويضات الثابتة والمتغيرة لمكافأة وجذب المواهب والاحتفاظ بها, فأما التعويضات الثابتة يتم قياسها سنويا مقارنة بالبنوك المحلية الأخرى في المملكة العربية السعودية ويشمل ذلك الراتب الأساسي والبدلات والمزايا وهي مربوطة بدرجات الموظفين الوظيفية, وأما التعويضات المتغيرة فهي مربوطة بأداء الموظفين وقدرتهم على تحقيق

الأهداف المتفق عليها مسبقا وتشتمل على: الحوافز ، ومكافأة الأداء وأخرى, وتدفع الحوافز بشكل رئيسي لموظفي الفروع، في حين أن مكافآت الأداء تدفع لموظفي الإدارة العامة والموظفين غير المؤهلين للحصول على الحوافز.

هذه المكافآت والتعويضات يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة وهي نسبة من أرباح المصرف.

21. ربح السهم

يتم احتساب ربح السهم على أساس صافي دخل السنة مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال السنة (ايضاح 14).

22. إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والمدفوعة والزكاة الشرعية

قام المصرف بتوزيع أرباح على المساهمين عن النصف الأول من عام 2011 بمبلغ صافي قدره 1,875,000 ألف ريال سعودي وذلك بواقع 1,25 ريال سعودي للسهم الواحد. كما بلغ إجمالي الأرباح المقترح توزيعها عن النصف الثاني من العام 2011 مبلغ 3.750.000 ألف ريال سعودي (2010: 3,000,000 ألف ريال سعودي)، وتم حسم مبلغ 750.000 ألف ريال سعودي 2011 و2010 على حساب الزكاة من اجمالي الأرباح المقترح توزيعها ليبقى صافي ربح السهم الموزع للمساهمين 3.25 ريال سعودي عن عام 2011 (2010: 3 ريال سعودي).

هذا وتم تسوية الوضع الزكوي للسنوات حتى 1997 بشكل نهائي, وقامت مصلحة الزكاة والدخل بإصدار ربوط زكوية للأعوام من 1998 حتى 2006 واعترض المصرف عليها.

قدم المصرف الاقرار الزكوي للأعوام من 2007 حتى 2010 وسدد الزكاة المستحقة بموجبه ولم تصدر المصلحة الربط النهائي عن هذه الأعوام.

يتم تكوين مخصص لفروقات الزكاة، إن وجدت، عن الأعوام السابقة المذكورة أعلاه.

23. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
نقد	6,186,518	5,329,888
مطلوبات من البنوك (حسابات جارية ومرابحات)	8,881,065	10,110,756
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (حسابات جارية)	3,554,488	4,784,036
الاجمالي	**18,622,071**	**20,224,680**

24. قطاعات المصرف:

يقوم المصرف بتحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بقطاعات المصرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانعي القرار الرئيسي بالمصرف، وبشكل أساسي من قبل الرئيس التنفيذي للمصرف، وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات و تقييم أدائها.

لأغراض إدارية يتكون المصرف من أربعة قطاعات مصرفية رئيسية وهي:

قطاع الأفـــراد:	يشمل ودائع العملاء الخاصة بالأفراد والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) والأتعاب من الخدمات المصرفية والحوالات.
قطاع الشركات:	يشمل ودائع العملاء الخاصة بالشركات وكبار العملاء والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة).
قطاع الخـزينة :	يشمل خدمات الخزينة والمرابحات مع مؤسسة النقد العربى السعودى ومحفظة المتاجرة الخارجية.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:	يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.

تتم المعاملات بين القطاعات المختلفة أعلاه وفقاً للآحكام والشروط التجارية الاعتيادية, لايوجد هناك ايرادات أو مصاريف جوهرية بين تلك القطاعات, تمثل الموجودات والمطلوبات للقطاعات المختلفة الموجودات والمطلوبات التشغيلية وهي أيضا تمثل غالبية موجودات ومطلوبات المصرف.

يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية وله ستة شركات تابعة كما في 31 ديسمبر 2011 (2010 : أربعة شركات)، (أنظر ايضاح 1- أ) منها ثلاثة خارج المملكة العربية السعودية (2010: شركتين).

إن إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ونتائج أعمال هذه الشركات لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة المصرف ككل.

أ – فيما يلي تحليلا باجمالي موجودات ومطلوبات المصرف و اجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع من قطاعات المصرف.

2011

بآلاف الريالات السعودية

	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الاجمالي
اجمالي الموجودات	103,331,875	47,548,619	69,104,900	828,018	220,813,412
مصاريف رأسمالية للسنة	642,904	269	23	–	643,196
اجمالي المطلوبات	135,608,235	45,570,953	4,927,886	1,885,281	187,992,355
اجمالي دخل التمويل و الاستثمارات	6,692,759	2,100,240	507,423	23,975	9,324,397
عائدات مدفوعة لاستثمارات عملاء أجل	(26,197)	(16,725)	(211,532)	=	(254,454)
اجمالي دخل العمليات	8,808,241	2,181,239	1,095,958	416,681	12,502,119
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل و أخرى	(970,045)	(675,097)	–	–	(1,645,142)
استهلاكات واطفاء	(384,190)	(7,460)	(893)	(15,272)	(407,815)
مصاريف العمليات الأخرى	(2,510,756)	(240,064)	(101,301)	(218,773)	(3,070,894)
اجمالي مصاريف العمليات	(3,864,991)	(922.621)	(102,194)	(234,045)	(5,123,851)
صافي الدخل	4.943.250	1.258.618	993,764	182,636	7,378,268

2010

بآلاف الريالات السعودية

	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الاجمالي
اجمالي الموجودات	82,397,368	47,568,053	54,072,844	802,645	184,840,910
مصاريف رأسمالية للسنة	571,630	–	1,318	–	572,948
اجمالي المطلوبات	106,730,123	42,679,043	2,993,084	2,120,871	154,523,121
اجمالي دخل التمويل و الاستثمارات	6,525,109	2,461,220	343,994	22,442	9,352,765
عائدات مدفوعة لاستثمارات عملاء أجل	(38,432)	(9,412)	(182,504)	=	(230,348)
اجمالي دخل العمليات	7,881,379	2,380,340	1,117,325	282,088	11,661,132
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل و أخرى	(705,116)	(1,203,702)	–	–	(1,908,818)
استهلاكات واطفاء	(328,154)	(6,515)	(687)	(13,883)	(349,239)
مصاريف العمليات الأخرى	(2,150,094)	(212,218)	(75,798)	(194,136)	(2,632,246)
اجمالي مصاريف العمليات	(3,183,364)	(1,422,435)	(76,485)	(208,019)	(4,890,303)
صافي الدخل	4,698,015	957,905	1,040,840	74,069	6,770,829

ب - فيما يلي تحليلا لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف لكل قطاع من القطاعات أعلاه كما في 31 ديسمبر:

2011

	بآلاف الريالات السعودية				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الاجمالي
الموجودات المدرجة فى قائمة المركز المالى الموحدة	96,583,128	45,599,820	51,990,891	-	194,173,839
التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان	6,098,578	3,579,150	-	-	9,677,728

2010

	بآلاف الريالات السعودية				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الاجمالي
الموجودات المدرجة فى قائمة المركز المالى الموحدة	72,274,068	47,174,521	39,732,833	559,728	159,741,150
التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان	2,792,759	7,889,348	315,217	-	10,997,324

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية لمكونات قائمة المركز المالي الموحدة ما عدا النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والممتلكات و المعدات والموجودات الأخرى. إن قيمة الإئتمان المساوية للإلتزامات المحتملة تم إدراجها في مخاطر الإئتمان.

25. ادارة المخاطر المالية

تتعرض نشاطات المصرف للعديد من المخاطر المالية، وأن هذه النشاطات تتطلب تحليل وتقويم وإدارة نوع واحد أو أكثر من المخاطر, ومن المعلوم أن الاضطلاع بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للعمل المصرفي وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال, وعليه، فان هدف المصرف هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمصرف لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل من تلك المخاطر, ويقوم المصرف بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات وإتباع أفضل الممارسات المصرفية.

تقوم إدارة الإئتمان والمخاطر بالمصرف بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة, و تقوم هذه الادارة بتحديد وتقويم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمصرف, ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل المصرف هي مخاطر الائتمان، ومخاطر العمليات،

ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والتي تشتمل بدورها على مخاطر العملات، ومخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الأسعار.

25- 1 مخاطر الإئتمان

تعتبر مخاطر الإئتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها المصرف, وتتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة الطرف الآخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته, مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية, وتنشأ مخاطر الإئتمان بصورة أساسية عن التمويلات (أو الائتمان الممنوح للعميل)، والنقدية ، والودائع لدى البنوك الأخرى, كما تتواجد مخاطر الإئتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات الخاصة ببيع أو شراء العملات، والإعتمادات المستندية والقبولات، والإلتزامات لمنح الإئتمان, و تتم متابعة ومراقبة مخاطر الإئتمان من قبل مجموعة إدارة الإئتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.

أ- قياس مخاطر الإئتمان

التمويل

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات العملاء, تصنف هذه المنتجات كتمويل في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف, وعند قياس مستوى مخاطر الإئتمان الخاصة بالتمويل مع طرف أخر ، يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل بإتباع منهجية ملائمة لقياس المخاطر, ويقوم المصرف باستخدام طريقة تصنيف درجة مخاطر باستخدام 10 درجات مخاطر على عوامل نوعية وكمية، سبعة منها تتعلق بالتمويلات العاملة تصنيف (1-7) ، و ثلاثة منها تتعلق بالتمويلات غير العاملة تصنيف (8-10), وتهدف عملية تصنيف درجة المخاطر الى ايضاح المخاطر المتعلقة بالعملاء المحتملين للجهات المختصة بالموافقة على منح الائتمان والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة.

وهذا من شأنه أن يمكن المصرف من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الإئتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الإئتمان، واحتمال وقوع خسائر.

يقوم المصرف بتقويم أرصدة عملاء الشركات المتأخرة السداد لتجنيب المخصصات الملائمة للتمويلات, أما بالنسبة لمحفظة التمويلات الخاصة بعملاء الشركات المتبقية ، فيقوم المصرف باستخدام معدل خسارة معين لتحديد مخصص بشكل شمولي ملائم, يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الإئتمان.

مخاطر التسويات

يتعرض المصرف أيضا لمخاطر التسويات من خلال العمليات الخاصة بالاتفاقيات التي تتم مع المؤسسات المالية الأخرى, وتتمثل تلك المخاطر بعدم قيام الطرف الأخر بالالتزام بدفع المبلغ المطلوب للمصرف, على الرغم من أن هذا التعرض يكون عادة لفترة قصيرة إلا انه يمكن أن يكون ذو قيمة عالية وجوهرية ولتقليل التعرض لهذا النوع من المخاطر يقوم المصرف بالتعامل مع العملاء ذو التقييم الائتماني المتميز مع الاحتفاظ بضمانات مادية وفرض حد سقف ائتماني معين لقيمة التعامل مع كل عميل بناء على درجة تصنيف المخاطر الأئتمانية للعميل,

ب- الإجراءات المتعلقة بوضع حدود لمخاطر الائتمان وسياسات التقليل منها

إن مسئولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسئولية المصرف ككل, ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الإستراتيجيات، وبالتالي فان فهم وإدارة مخاطر الإئتمان هي من مسئولية كل قطاع من قطاعات الأعمال بالمصرف.

و تقوم وحدات ادارة المخاطر التالية بالمصرف بعملية مراقبة الإئتمان على وجه الخصوص:

- وحدة ائتمان الشركات
- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الإئتمان
- وحدة معالجة الديون
- وحدة سياسة الإئتمان
- وحدة إئتمان الأفراد

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الإئتمان المتعلقة بهذه التمويلات، بوضع حدود معتمدة للائتمان, يقوم المصرف بادارة تلك الحدود ومراقبة تركزات مخاطر الإئتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

ينتج التركيز في مخاطر الإئتمان عند وجود عدد من العملاء يعملون في نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الإقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى, ان التركيز في مخاطر الإئتمان يعني مدى تأثر أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع التمويل وذلك بتجنب التركيز في المخاطر الخاصة بإفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية و الإقتصادية, يتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، ويتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر بالسنة، عند الضرورة, تعتمد الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الإئتمان حسب المنتج والقطاع الإقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل اللجنة التنفيذية.

كما تدار مخاطر الإئتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء والعملاء المحتملين على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل الحدود المالية، حسبما هو ملائم.

فيما يلي بياناً ببعض الإجراءات الرقابية الأخرى المحددة لتقليل مخاطر الإئتمان:

ب-1) الضمانات

يقوم المصرف بإتباع التعليمات المتعلقة بمستوى وجودة أنواع محددة من الضمانات, تشتمل الضمانات الرئيسية على:

- رهونات على العقارات السكنية والتجارية
- النقدية والأسهم والموجودات العامة الخاصة بالعميل,

- صفقات المرابحة للمتاجرة بالأسهم (متاجرة الأسهم المغطاه بالضمانات)

ب-2) التعهدات والالتزامات المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها, إن الضمانات والإعتمادات المستندية تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها المنتجات المصرفية الأخرى.

إن الإعتمادات المستندية - التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الآخر بصرف مبالغ محددة على حساب المصرف وفق شروط وأحكام خاصة - مضمونة بالبضاعة التي تخصها، وبالتالي يمكن تجنب جزء من المخاطر.

يقصد بالالتزام في منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من الموافقات المعتمدة لمنح الإئتمان في شكل منتجات تمويلية إضافية، وضمانات، وإعتمادات مستنديه, وفيما يتعلق بمخاطر الإئتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة، ولكن، فان مبلغ الخسارة المحتملة هو أقل من اجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الإلتزامات تمنح للعملاء الذين يتمتعون بمعايير ائتمان عالية.

ج- السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

يتم إثبات مخصصات الإنخفاض في القيمة لقاء الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي وذلك بناءاً على تقدير الإدارة ووجود دليل موضوعي على حدوث مثل هذا الإنخفاض.
تقوم الإدارة بالتأكد من وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض في القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفق الأسس التالية الموضوعة من قبل المصرف.

- التأخر عن سداد أصل المبلغ أو الربح المتعاقد عليه
- الصعوبات التي يواجهها العميل بشأن توفير التدفقات النقدية
- عدم الالتزام بشروط أو تعهدات السداد
- البدء باتخاذ إجراءات التصفية ضد العميل
- تدهور الوضع التنافسي للعميل
- انخفاض قيمة الضمان

تنص السياسة المتبعة من قبل المصرف بان يتم مراجعة التمويل الممنوح لكل عميل من عملاء الشركات مرة واحدة على الأقل في السنة أو أكثر وذلك عندما تقتضي الظروف ذلك, كما يتم تحديد مخصصات الإنخفاض في قيمة التمويل للحسابات التي تم تقويمها بصورة فردية عن طريق تقويم الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي على أساس كل حالة على حدة أو وفق تقدير الإدارة.

يشتمل مراجعة التمويل على تقويم الضمانات المقتناة (بما في ذلك إعادة تأكيد تعزيز الضمان) والايرادات المتوقعة لذلك الحساب الفردي.

تجنب مخصصات الإنخفاض التي يتم تقويمها على أساس شمولي بشأن ما يلي:

- محافظ الموجودات المتجانسة المتعلقة بالمحفظة التمويلية للأفراد التي يكون كل عنصر فيها لوحده غير هام.
- المحفظة التمويلية للشركات في حالة تكبد خسائر لم يتم تحديدها، باستخدام الخبرات السابقة، والتقديرات، والطرق الإحصائية.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة دون الأخذ بالإعتبار الضمانات أو تعزيزات الإئتمان الأخرى وتشتمل على الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي المتعلقة بمخاطر الإئتمان:-

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
البنود داخل قائمة المركز المالي:		
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	14,599,787	11,117,539
صافي التمويل :		
شركات	47,088,783	47,110,709
أفـــراد	93,306,836	72,953,958
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	375,941	312,062
صافي موجودات أخرى	2,596,584	2,229,701
اجمالي البنود داخل قائمة المركز المالي	**157,967,931**	**133,723,969**
البنود خارج قائمة المركز المالي :		
الاعتمادات المستندية والقبولات	3,797,759	4,633,730
خطابات الضمان	5,879,969	6,363,594
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	5,706,419	7,167,869
اجمالي البنود خارج قائمة المركز المالي	**15,384,147**	**18,165,193**
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان	**173,352,078**	**151,889,162**

يمثل الجدول أعلاه أسوأ وضع افتراضي لمخاطر الائتمان التي كان من الممكن أن يتعرض لها المصرف كما في 31 ديسمبر 2011 و2010 دون الأخذ بعين الإعتبار أية ضمانات أو تعزيزات إئتمان أخرى متعلقة بها، وفيما يتعلق بالموجودات داخل قائمة المركز المالي، تم تحديد المخاطر أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي الموحدة.

25- 2 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بإلتزاماته المالية عند استحقاقها وعدم القدرة على الحصول على أموال بدلاً عن المسحوب منها وبالتالي عدم مقدرة المصرف على سداد المودعين والجهات الممولة والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويلات، تحدث مخاطر السيولة عند وجود عدم استقرار في السوق وانخفاض مستوى التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل، إن تنوع مصادر التمويل المتاحة المصرف يساعد على تقليل هذه المخاطر، تدار موجودات المصرف بعد الأخذ بالإعتبار سيولته والحفاظ على رصيد ملائم من النقدية وشبه النقدية .

عملية إدارة مخاطر السيولة

تشتمل عملية إدارة السيولة بالمصرف الخاضعة لمراقبة لجنة الموجودات والمطلوبات على ما يلي:-

- التمويل اليومي ويدار من قبل الخزينة لضمان الوفاء بالالتزامات، ويشمل ذلك تغذية الأموال عند استحقاقها أو استثمارها.
- مراقبة مؤشرات السيولة لبنود قائمة المركز المالي لمواجهة المتطلبات الداخلية والنظامية.
- إدارة التركزات وملخص استحقاق الديون .
- مراقبة تنويع مصادر التمويل.
- إدارة السيولة ومراقبة عدم مطابقة الأصول مع الخصوم.

تتم المراقبة والإفصاح بتحليل التدفقات النقدية للاستحقاقات التعاقدية وغير التعاقدية. يتم قياس صافي التدفقات النقدية، وضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة, كما تقوم إدارة الخزينة، ولجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمراقبة مستوى ونوع التمويلات غير المستخدمة، واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف وأثر الالتزامات المحتملة على وضع السيولة بالمصرف مثل الضمانات والإعتمادات المستندية.

يبين الجدول أدناه ملخصاً بالاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة حتى تاريخ الإستحقاق.

تقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات التعاقدية لضمان توفر السيولة الكافية, تشتمل الموجودات المتاحة للوفاء بكافة الإلتزامات وتغطية الالتزامات التمويلية القائمة على النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، والمطلوبات من البنوك، وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف لدى المؤسسة بوديعة نظامية لا تقل عن 7٪ من إجمالي ودائع العملاء و 4٪ من إجمالي حسابات العملاء الأخرى, إضافة للوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي سيولة لا يقل عن 20٪ من التزامات المصرف تجاه الودائع، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً, كما يمكن للمصرف الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي تتضمن عمليات بيع آجل.

فيما يلي تحليلا للإستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين على أساس التدفقات النقدية المخصومة كما في 31 ديسمبر:

2011

بآلاف الريالات السعودية

	أقل من 3 أشهر	من 3 شهر الى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات:						
نقد و أرصدة لدى مؤسسة النقد	9,741,006	–	–	–	10,678,461	20.419.467
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	11,035,951	3,563,836	-	-	-	14,599,787
صافي التمويل	17,889,745	28,894,769	76,232,987	17,378,118	-	140,395.619
الاستثمارات	17,845,267	20,894,740	–	62,485	–	38.802.492
صافي حسابات عملاء حاربه مدينة	162,575	–	–	213,366	-	375.941
صافي الممتلكات والمعدات	–	–	–	–	3,623,522	3,623,522
صافي موجودات أخرى	2,261.517	–	335,067	–	–	2.596.584
الإجمالي	**58,936,061**	**53,353,345**	**76,568,054**	**17,653,969**	**14,301,983**	**220,813,412**
المطلوبات وحقوق المساهمين:						
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,936,470	84,311	–	–	–	7,020.781
ودائع العملاء	173,429,46	-	-	-	-	173.429.465
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	7,542,109	7.542.109
حقوق المساهمين	-	-	-	-	32,821,057	32.821.057
الإجمالي	**180,365,935**	**84,311**	-	-	**40,363,166**	**220,813,412**

2010

بآلاف الريالات السعودية

	أقل من 3 أشهر	من 3 شهر الى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات:						
نقد و أرصدة لدى مؤسسة النقد	10,113,924	-	-	-	9,361,272	19,475,196
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	11.117.539	-	-	-	-	11.117.539
صافي التمويل	18.300.313	22.229.443	63,541,315	15.993.596	-	120.064.667
الاستثمارات	17,738,355	10,508.527	-	-	-	28,246,882
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	100.075	149.613	-	62.374	-	312.062
صافي الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	3.394.863	3.394.863
صافي موجودات أخرى	981,890	972.722	275,089	-	-	2,229,701
الإجمالي	**58,352,096**	**33,860,305**	**63,816,404**	**16,055,970**	**12,756,135**	**184,840,910**
المطلوبات وحقوق المساهمين:						
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5.414.181	-	-	-	-	5.414.181
ودائع العملاء	131,322.236	9,064,659	-	2,677.142	-	143.064.037
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,044.903	6,044.903
حقوق المساهمين	-	-	-	-	30.317.789	30.317.789
الإجمالي	**136,736,417**	**9,064,659**	-	**2,677,142**	**36,362,692**	**184,840,910**

فيما يلي تحليلا للإستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر:

2011

بآلاف الريالات السعودية

	أقل من 3 أشهر	من 3 شهر الى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محدد	الإجمالي
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6.945.140	84.912	-	-	-	7.030.052
ودائع العملاء	173,646,252	-				173,646,252
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	7,542,109	7,542.109
الإجمالي	**180,591,392**	**84,912**	-	-	**7,542,109**	**188,218,413**

بآلاف الريالات السعودية

	أقل من 3 أشهر	من 3 شهر الى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محدد	الإجمالي
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,425,897	-	-	-	-	5,425,897
ودائع العملاء	131,358,236	9,067,659	-	2,678,492	-	143,104,387
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,044,903	6,044,903
الإجمالي	**136,784,133**	**9,067,659**	**-**	**2,678,492**	**6,044,903**	**154,575,187**

قد تم بيان تواريخ الإستحقاق التراكمية المتعلقة بالتعهدات والإلتزامات المحتملة في الإيضاح رقم 16/ ج-1) حول القوائم المالية الموحدة .

25- 3 مخاطر السوق

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق, تنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الإستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق.

يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل ادارة الخزينة وادارة الائتمان والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهريا والتي تقوم ببحث هذه المخاطر والتأكد من مدى ملاءمة مستواها .

أ- مخاطر السوق – عمليات المضاربة

لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة, حيث أن المصرف ملتزم بأحكام الشريعة ولا يسمح له بابرام عقود أو المضاربة بأدوات تتعلق بعمليات مضاربة مثل تغطية المخاطر، والخيارات، والعقود المستقبلية، والمشتقات.

ب- مخاطر السوق – العمليات المصرفية

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق, تنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الإستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق.

- مخاطر معدلات الربحية

تمثل مخاطر معدلات الربحية الناتجة عن التدفقات النقدية، المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في معدلات الربحية السائدة في السوق, لا يتعرض المصرف لمخاطر هامة نتيجة لأثار التقلبات في مستوى معدلات الربحية في السوق على تدفقاتها النقدية المستقبلية لأن غالبية موجودات ومطلوبات المصرف المرتبطة بأرباح تتم على أساس معدلات ربحية ثابتة، وتسجل في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة, إضافة إلى ذلك، فان جزء كبير من المطلوبات المالية الخاصة بالمصرف غير مرتبط بعمولة.

- مخاطر العملات الأجنبية

يتعرض المصرف لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية، تقوم إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى مركز العملة المقبول لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ليلاً وخلال اليوم، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً.

يعتبر الدولار الأمريكي العملة التي يتعرض المصرف لجزء كبير من المخاطر بشأنها، إلا أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي, أما العملات الأجنبية الأخرى فإنها لاتعتبر ذات أهمية لعدم احتفاظ المصرف بأرصدة كبيرة من هذه العملات وكنتيجة لذلك فان المصرف غير معرض لمخاطر كبيرة من خلال العملات الأجنبية الاخرى.

لقد قام المصرف بإجراء اختبار لمدى تأثر نتائجه بالتغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار الصرف الأجنبي عدا التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي وذلك باستخدام متوسط أسعار الصرف التاريخية، ولم يكن هناك وجود أي أثر هام لمخاطر العملات الأجنبية على نتائج المصرف.

يبين الجدول أدناه ملخصاً لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010، وتركيزات مخاطر العملات, كما تشتمل على تحليل للأدوات المالية المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب نوع العملة:

2011

بآلاف الريالات السعودية

	درهم اماراتي	تاكا بنغلادي شي	ين ياباني	يورو	ليرة لبنانية	رنجت ماليزي	دولار أمريكي	جنيه استرليني	أخرى	اجمالي
الموجودات:										
النقد وما في حكمه	16.937	101	67	44.434	179	54.654	187.324	17.341	91.550	412.587
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	161.417	36.205	5.761	156.715	1.041	1.547.189	–	4.922	1.136.211	3.049.461
صافي التمويل	–	–	–	–	–	5.388.922	7.644.754	–	138.089	13.171.765
الاستثمارات	–	–	–	424	–	1.180.353	332.901	–	509.273	2.022.951
صافي حسابات عملاء جارية	–	–	–	1.089	–	4.450	–	–	–	5.539
صافي موجودات أخرى	–	–	–	–	–	185.015	69.722	–	53.250	307.987
اجمالي الموجودات	**178.354**	**36.306**	**5.828**	**202.662**	**1.220**	**8.360.583**	**8.234.701**	**22.263**	**1.928.373**	**18.970.290**
المطلوبات										
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7.298	1.415	–	7.246	–	3.778.559	266.783	5.300	130.671	4.197.272
ودائع العملاء	10.224	–	3.578	174.132	11.569	2.417.704	1.686.263	9.491	469.334	4.782.295
مطلوبات أخرى	5.503	60.533	1.067	11.749	1.241	97.745	–	7.031	102.008	286.877
اجمالي المطلوبات	**23.025**	**61.948**	**4.645**	**193.127**	**12.810**	**6.294.008**	**1.953.046**	**21.822**	**702.013**	**9.266.444**
الصافي	**155.329**	**(25.642)**	**1.183**	**9.535**	**(11.590)**	**2.066.575**	**6.281.655**	**441**	**1.226.360**	**9.703.846**

2010

بآلاف بآلاف الريالات السعودية

	درهم اماراتي	تاكا بنغلادي شي	ين ياباني	يورو	ليرة لبنانية	رنجت ماليزي	دولار أمريكي	جنيه استرليني	أخرى	اجمالي
الموجودات:										
النقد وما في حكمه	17,779	–	26	22,745	192	49,319	101,498	13,546	65,565	270,670
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	96,603	99,002	140,331	198,407	477	1,554,705	1,534,148	5,419	907,230	4,536,322
صافي التمويل	–	–	–	–	–	4,914,348	6,840,211	–	–	11,754,559
الاستثمارات	–	–	–	513	–	1,561,840	902,883	–	461,014	2,926,250
صافي حسابات عملاء جارية	102	–	–	1,375	–	–	375	291	–	2,143
صافي موجودات أخرى	–	–	–	62	–	283,901	63,708	–	15,972	363,643
اجمالي الموجودات	**114,484**	**99,002**	**140,357**	**223,102**	**669**	**8,364,113**	**9,442,823**	**19,256**	**1,449,781**	**19,853,587**
المطلوبات										
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	–	–	–	729	–	2,960,776	1,168,444	2,832	198,138	4,330,919
ودائع العملاء	6,061	–	138,570	180,648	11,922	2,914,271	682,332	15,546	45,618	3,994,968
مطلوبات أخرى	3,672	74,700	1,009	7,288	1،327	272,240	(115,874)	6,112	408,359	658,833
اجمالي المطلوبات	**9,733**	**74,700**	**139,579**	**188,665**	**13,249**	**6,147,287**	**1,734,902**	**24,490**	**652,115**	**8,984,720**
الصافي	**104,751**	**24,302**	**778**	**34,437**	**(12,580)**	**2,216,826**	**7,707,921**	**(5,234)**	**797,666**	**10,868,867**

ج – مخاطر الأسعار

يوجد لدى المصرف بعض الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، وتشتمل على الإستثمارات في الصناديق الإستثمارية المتداولة والاستثمارات الأخرى, تنشأ مخاطر الأسعار نتيجة للتغيرات في الأسعار المتداولة بالسوق الخاصة بالصناديق الإستثمارية,

وحيث أن هذه الإستثمارات هي في عدد محدود من الصناديق الإستثمارية وهي غير هامة بالنسبة لإجمالي المحفظة الإستثمارية، يقوم المصرف بمراقبتها دورياً، وتحدد مخاطر الاحتفاظ بها على أساس التغيرات في الأسعار السائدة بالسوق,

تتضمن الإستثمارات الأخرى على مخاطر متدنية أو معدومة حيث يتم شراء أغلبها لغرض البيع مباشرة، وتتم تلك الإستثمارات فقط في حالة وجود أمر بيع مؤكد، وبالتالي فإنه يتعرض لمخاطر متدنية,

د – المخاطر التشغيلية

هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج من نقص أو أخطاء من أحد الإجراءات الداخلية ، الموظفين، أنظمة الحاسب أو قد تحدث من أحداث خارجية,

المخاطر التشغيلية الكامنة في معظم أنشطة المصرف تتطلب إتباع نهج متكامل لتحديد وقياس ورصد المخاطر التشغيلية,

تقوم ادارة المخاطر التشغيلية التابعة لقطاع المخاطر والائتمان بادارة المخاطر التشغيلية في المصرف من خلال إنشاء السياسات، تطوير الأنظمة، وضع الأدوات وقياس الأداء، بالإضافة لمراقبة تطبيقها واستعمالها على جميع القطاعات والقيام بالتوجيه المستمر,

الإجراءات الأساسية الخاصة بالمخاطر التشغيلية هي تقييم مراقبة المخاطر الذاتي، تقييم الاجراءات والمنتجات، وتحديث قاعدة البيانات للخسائر التشغيلية، ومراقبة المؤشرات الرئيسية لقياس المخاطر وأحداث المخاطر التشغيلية الخارجية,

26. التركيز الجغرافي

أ - فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان التابعة لها كما في 31 ديسمبر:

2011

بآلاف الريالات السعودية

	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	امريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق أسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة االنقد	20,360,676	4,021	652	-	-	54,118	-	20,419,467
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,414,846	4,139,008	187,454	27,687	-	1,613,482	217,310	14,599,787
صافي التمويل	135,798,250	138,089	-	-	-	4,459,280	-	140,395,619
الاستثمارات	36,867,520	463,233	39,224	228,096	-	1,204,419	-	38,802,492
الإجمالي	**201,441,292**	**4,744,351**	**227,330**	**255,783**	-	**7,331,299**	**217,310**	**214,217,365**
المطلوبات								
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,709,066	1,020,287	17,780	435,081	-	3,792,056	46,511	7,020,781
ودائع العملاء	170,589,595	422,166	-	-	-	2,417,704	-	173,429,465
الإجمالي	**172,298,661**	**1,442,453**	**17,780**	**435,081**	-	**6,209,760**	**46,511**	**180,450,246**
التعهدات والإلتزامات المحتملة	**14,958,109**	**222,061**	**29,982**	**71,974**	-	**9,872**	**92,149**	**15,384,147**
مخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الإئتماني) التعهدات والالتزامات المحتملة	**9,251,690**	**222,061**	**29,982**	**71,974**	-	**9,872**	**92,149**	**9,677,728**

2010

بآلاف الريالات السعودية

	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	امريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق أسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة االنقد	19,425,698	1,187	-	-	-	48,311	-	19.475.196
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,420,097	5,176,063	593,778	138,266	-	1,409,658	379,677	11.117.539
صافي التمويل	113,025,229	999,989	187,600	-	937,500	4,914,349	-	120.064.667
الاستثمارات	26,798,019	693,037	24,345	163,768	-	567,713	-	28.246.882
لإجمالي73	**162,669,043**	**6,870,276**	**805,723**	**302,034**	**937,500**	**6,940,031**	**379,677**	**178,904,284**
المطلوبات								
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,059,993	1.430,344	19,091	13.775	-	2,871,692	19,286	5.414.181
ودائع العملاء	139,756,491	13,949	-	-	-	3,293,597	-	143,064,037
الإجمالي	**140,816.484**	**1.444,293**	**19,091**	**13,775**	**-**	**6,165,289**	**19,286**	**148.478,218**
التعهدات والإلتزامات المحتملة	**13,042,613**	**585,232**	**1,621,882**	**192,710**	**21,217**	**395,559**	**2,305,980**	**18,165,193**
مخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الإئتماني) التعهدات والالتزامات المحتملة	**5,874,744**	**585,232**	**1,621,882**	**192,710**	**21,217**	**395,559**	**2,305,980**	**10.997,324**

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التزامات المصرف خارج قائمة المركز المالي الخاصة بالتعهدات والالتزامات إلى مخاطر الإئتمان التي تحملها التمويلات باستخدام معدلات تحويل ائتمانية محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي, يتم استخدام معدلات التحويل الإئتمانية لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المصرف بالوفاء بالتزاماته.

ب - فيما يلي التوزيع الجغرافي للتمويلات غير العاملة ومخصص خسائر التمويلات كما في 31 ديسمبر:

2011

	بآلاف الريالات السعودية		
	التمويلات غير العاملة	مخصص خسائر التمويلات	صافي التمويلات غير العاملة
المملكة العربية السعودية	2,258,805	(1,699,701)	559,104
جنوب شرق أسيا	137,149	(109,145)	28,004
الإجمـــــــالي	**2,395,954**	**(1,808,846)**	**587,108**

2010

	بآلاف الريالات السعودية		
	التمويلات غير العاملة	مخصص خسائر التمويلات	صافي التمويلات غير العاملة
المملكة العربية السعودية	2,416,464	(942,512)	1,473,952
جنوب شرق أسيا	245,706	(125,449)	120,257
الإجمـــــــالي	**2,662,170**	**(1,067,961)**	**1,594,209**

أنظر ايضاح (6_ج) للتمويلات العاملة.

27. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تحديد القيمة العادلة ومستوياتها

يستخدم المصرف المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها :

المستوى 1: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل أو اضافات)

المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.

المستوى 3: طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.

فيما يلي تحليلاً بالموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة:

2011

	بآلاف الريالات السعودية			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الاجمالي
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	1.225.850	–	2.051.719	3.277.569

2010

	بآلاف الريالات السعودية			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المسنوى الثالث	الاجمالي
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	1,051,591	–	1.596.812	2.648.403

ان القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل موجودات ما أو سداد مطلوبات ما بين أطراف راغبة في ذلك وبشروط تعامل عادل.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، لا تختلف جوهرياً عن القيمة المدرجة في القوائم المالية الموحدة, إن القيمة العادلة للتمويل المستحق من وإلى البنوك والمسجل بالتكلفة المطفأة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في هذه القوائم المالية لأن أسعار العمولات السائدة حالياً في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وعلى المدى القصير الأجل بالنسبة للتمويل من وإلى البنوك.

إن القيمة التي يتم الحصول عليها من طرق التقويم المعنية يمكن أن تختلف سعر المعاملة للأداة المالية, ويشار إلى الفرق بين سعر المعاملة والقيمة التي يتم الحصول عليها من طريقة التقويم بـ "ربح أو خسارة اليوم الواحد", إن هذه المعاملة يمكن إطفاؤها على مدى فترة المعاملة أو تأجيلها لحين إمكانية تحديد القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام بيانات قابلة للملاحظة، أو تحققها من خلال الإستبعاد, يتم إثبات التغيرات التي تطرأ لاحقاً على القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل بدون عكس "أرباح أو خسائر اليوم الأول" المؤجلة.

28. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل المصرف خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة, وتخضع تلك المعاملات مع أطراف ذات علاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي, ويبين ما يلي طبيعة وأرصدة تلك المعاملات التي تمت معهم كما في 31 ديسمبر :

الجهة ذات العلاقة

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
أعضاء في مجلس الادارة		
بيع أجل	2,250,598	2,087,694
التزامات محتملة *	974,908	1,275,542
شركات ومؤسسات بكفالة أعضاء في مجلس الادارة		
بيع أجل	1,133,019	474,994
جـــاري	–	34,657
التزامات محتملة *	37,596	36,129
صناديق المضاربة (أنظر ايضاح29)		
حسابات جارية	185,845	15,919
استثمارات في أسهم وبضائع	8,166,509	10,058,135
استثمارات في صناديق	482.975	400,537
مساهمين رئيسيين أخرين يملكون أكثر من 5% من رأس مال المصرف		
بيع أجـــــــل	-	120,597
استثمار مباشر	-	114,338
حسابات جـــارية	-	6,184
استثمارات في صناديق	13,731	14,103
مطلوبات أخـرى	15,666	13,523

* بنود خارج قائمة المركز المالي

فيما يلي تحليلاً بالايرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2011 بآلاف الريالات السعوديـــة	**2010** بآلاف الريالات السعوديـــة
دخل التمويل وأخرى	120,703	121,382
رواتب و مزايا الموظفين (تذاكر سفر)	10,543	10,395
مصروفات إيجارات ومباني	1,936	1,526
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	3,084	3,090

فيما يلي تحليلاً بالتعويضات التي تم قيدها أو دفعها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2011 بآلاف الريالات السعوديـــة	**2010** بآلاف الريالات السعوديـــة
مزايا قصيرة الأجل	22,465	19,656
مخصص مكافأة نهاية خدمة	1,256	1,324

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الأشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المصرف سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

29. أموال المضاربة

فيما يلي تحليلا بأموال المضاربة كما في 31 ديسمبر:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
مضاربات و إستثمارات عملاء	8,166,802	10,058,426
حسابات جارية - معادن	5,642	5,678
الإجمالي	**8,172,444**	**10,064,104**

30. الايرادات الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

يبين ما يلي حركة حساب الأعمال الخيرية الظاهر رصيده ضمن المطلوبات الأخرى (أنظر إيضاح 13):

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	4,923	78,206
الاضافات خلال السنة	19,216	9,550
المصروف خلال السنة	(3,831)	(82,833)
الرصيد في نهاية السنة	**20,308**	**4,923**

31. خدمات إدارة الإستثمار

يقدم المصرف خدمات استثمارية لعملائه, وقد تم إنشاء صناديق مضاربة في مجالات استثمارية مختلفة وتقوم إدارة الاستثمار لدى المصرف بإدارة تلك الصناديق كما يتم استثمار جزء من أموالها بالمشاركة مع المصرف. هذا ولا يتم إدراج القوائم المالية لهذه الصناديق ضمن القوائم المالية الموحدة للمصرف. وتدرج حصة المصرف في هذه الصناديق ضمن الإستثمارات كما يتم الافصاح عنها ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة, وقد بلغ رصيد المبالغ المستثمرة بالمشاركة مع المصرف من تلك الصناديق الاستثمارية كما في 31 ديسمبر2011 مبلغ 19,186,249 ألف ريال سعودي (2010: 17,079,111 ألف ريال سعودي).

32. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف، عند إدارة رأس المال، في الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوع من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، والحفاظ على وجود رأس مالي قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي يومياً من قبل إدارة المصرف: تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر 8%.

يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك باستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة، والتعهدات والإلتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010 .

	2011 بآلاف الريـالات السعوديـــة	2010 بآلاف الريـالات السعوديـــة
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	146,884,726	127,166,653
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر	19,697,148	19,207,023
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	6,435,113	8,262,400
اجمالي الركيزة الأولى – للموجودات المرجحة المخاطر	**173,016,987**	**154,636,076**
رأس المال الأساسى	25,443,337	23,546,960
رأس المال المساند	9,214,326	8,360,412
اجمالى رأس المال الأساسى والمساند	**34,657,663**	**31,907,372**
نسبة معدل كفاية رأس المال:		
الأساسى	%14.71	%15,23
الأساسى والمساند	%20.03	%20,63

33. أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتمشى مع تبويب السنة الحالية.

34. الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة

اقترح مجلس إدارة المصرف في اجتماعه المنعقد بتاريخ **17** يناير 2012م توزيع أرباح على المساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية الحالية بمبلغ صافي قدره **3.000** مليون ريال سعودي، بعد حسم الزكاة على المساهمين وذلك بواقع **2** ريال سعودي للسهم الواحد, ويخضع اقتراح مجلس الادارة لاعتماد الجمعية العمومية غير العادية للمصرف في اجتماعها القادم.

35. التغيرات المستقبلية في أطر اعداد التقارير المالية الدولية

قرر المصرف عدم الاتباع المبكر للتعديلات والتنقيحات على المعايير المذكورة أدناه والتي تم اصدارها ويتعين على البنك اتباعها اعتباراً من السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2012م :-

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – عرض القوائم المالية.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) – الأدوات المالية.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) – القوائم المالية الموحدة.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) – قياس القيمة العادلة.

في حالة اتباع المصرف للمعايير والتعديلات أعلاه فانه لن ينتج عن ذلك أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة، بخلاف معيار التقارير المالية الدولي رقم (9). ولا يزال المصرف يقوم بتقييم آثار تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) على القوائم الماليه للمصرف.

36. اعتماد مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ **23** صفر 1433هـ (الموافق **17** يناير 2012م).

37. افصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل (2) (غير مراجعة)

طبقاً للركيزة – 3 من توصيات لجنة بازل 2، يجب القيام ببعض الإفصاحات الكمية والنوعية، ستكون هذه الإفصاحات متاحة على موقع المصرف على الإنترنت: www.AlRajhiBank.com.sa وكذلك في التقرير السنوي للمصرف، طبقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. ولا تخضع هذة الإفصاحات للمراجعة من قبل مراجعي حسابات المصرف الخارجيين.